

(٣٨)

النظرية العامة

في الهدنة والصالح

من ظواهر الحياة الكبرى: أن الأيام دول، ويطراً ضعف بعد قوة، وفترة بعد شرة، فيضطر المسلم لمراعاة الطرف، فيكف ويهادن، أو تجتمع عليه في آن واحد طوائف من الأعداء، فيصالح جبهتين، من أجل التفرغ لثالثة، في مناورة ذكية هي نصف علم السياسة.

وتسمى الهدنة بأسماء أخرى أيضاً، فهي: صلح، وموادعة، ومعاهدة، وعهد، ومسالمة، وكل ذلك تداولته لغة الفقه.

واصطلاح "الموادعة" هو اختيار محمد بن الحسن الشيباني.

قال السرخسي: (وإنما اختيار لفظ الموادعة؛ لأنه لا مسالمة ولا مصالحة حقيقية بين

المؤمنين والمشركون، وإنما يكون بينهم المعاهدة، كما قال الله تعالى: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١)، [التوبة]، والموادعة هي المعاهدة (١).

* نهادن عند الضعف، وعزل الخصوم عن بعضهم أساس السياسة:

* الركن الأول في النظرية: الهدنة مع الكفار الذين نجاحهم جائزة إذا كان بنا ضعف.

ومشروعيتها مستنبطة من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ارْزُقُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي دِينِهِمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ وَأَقْرَبُوا إِلَيْهِمْ إِنَّهُنَّ أُمَّةٌ عَدَاؤُهُمْ﴾ (٢) ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتَيْنَاهُ إِلَيْهِمْ عَاهِدٌ إِلَى مَدِينِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣) [التوبة].

ثم من قوله تعالى بعدها: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ مُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة].

قال ابن قدامة الحنبلي: (فهذا دليل جواز الهدنة)^(١).

وتنتهض هدنة الحديبية كأشهر سابقة في السيرة الشريفة، ومعها المواقعة التي كانت مع عمرو بن مخشى الضمري، وأخرى كانت مع عيينة بن حصن الغطفاني^(٢).

وعند الشيباني والسرخسي في فقههما الذي امتزج: (أن قوماً من المسلمين لو حاصروهم المشركون، ولم يكن للمسلمين بهم طاقة، فدعوهم إلى الصلح والأمان، كان أفضل للمسلمين أن يصالحوا ويقبلوا أمانهم).

وإن أبوا إلا قتالهم: لم يكن به بأس، كما فعله حمى الدبر^(٣) حين عرضوا عليه الأمان فقال: إني عاهدت الله قبل هذا ألا أقبل أماناً من المشركين، فما زال يقاتلهم حتى قُتل^(٤).

وابن العربي يتواطأ مع هذا المنطق، ويخصي السوابق الشاهدة، ويقر بأنه: (إن كان للمسلمين مصلحة في الصلح، لانتفاع يجلب به، أو ضرر يندفع بسببه، فلا بأس أن يتبدأ المسلمون به إذا احتاجوا إليه، وأن يجيبوا إذا دُعوا إليه، وقد صالح النبي ﷺ أهل خيبر على شروط نقضوها، فنقض صلحهم، وقد وادع الضمري، وقد صالح أكيدر دومة، وأهل نجران، وقد هادن قريشاً لعشرة أعوام حتى نقضوا عهده، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذا السبيل التي شرعناها سالكة، وبالوجوه التي شرعناها عاملة)^(٥).

* وأكثر أقوال الفقهاء في تسويق المصالحات دائرة مع شرط وجود ضعف في المسلمين، ويجعلون للأمر نسبية تمنع المصالحة عند القوة، وفي هذا المبحث كان جهرهم بأن الحرب هي الأصل، مما أشرنا إليه في الفصل السابق عند ذكر رأى الفقهاء في الهجوم لا الدفاع فقط.

(١) المغنى ٨/ ٤٥٩.

(٢) زاد المعاد ٢/ ٨٣، ١١٧ الطبعة القديمة.

(٣) يعني: عاصم بن ثابت بن أبي الألقح.

(٤) شرح السير الكبير ٤/ ١٦٧.

(٥) أحكام القرآن ٢/ ٨٧٦.

كقول محمد بن الحسن الشيباني: (قال أبو حنيفة رحمته الله: لا ينبغي مودعة أهل الشرك إذا كان بالمسلمين عليهم قوة).

قال السرخسي شارحاً: (لأن فيه ترك القتال المأمور به أو تأخير، وذلك مما لا ينبغي للأمير أن يفعله من غير حاجة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَخْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران]).

قال الشيباني: (وإن لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالمودعة).

قال السرخسي: (لأن المودعة خير للمسلمين في هذه الحالة، وقد قال عز وجل: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، ولأن هذا من تدبير القتال، فإن على المقاتل أن يحفظ قوة نفسه أولاً، ثم يطلب العفو والغلبة إذا تمكن من ذلك.

ألا ترى معي أن الصغير يمص اللبن ما لم تنبت أسنانه، ثم يمضغ اللحم بعد نبات الأسنان؟ فهذا يبين أن النظر في المودعة: عند ضعف المسلمين، وفي الامتناع عنها والاشتغال بالقتال، عند قوة المسلمين.

وأستدل على جواز المودعة بمباشرة رسول الله ﷺ ذلك، والمسلمين بعده إلى يومنا هذا، فقد قال محمد بن كعب القرظي: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وادعته يهود كلها، وكتب بينه وبينها كتاباً، وألحق كل قوم بحلفائها، وكان فيما شرط عليهم: ألا يظاهروا عليه عدواً، ثم لما قدم المدينة بعد واقعة بدر بغت يهود، وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله ﷺ من العهد، فأرسل إليهم فجمعهم وقال:

يا معشر يهود: أسلموا تسلموا، فوالله، إنكم لتعلمون إنى رسول الله، وفي رواية: أسلموا قبل أن يوقع الله تعالى بينكم مثل وقعة قريش بدر.

فصار هذا أصلاً بجواز المودعة عند ضعف المسلمين، والإقدام على المقاتلة عند قوتهم^(١).

وذهب الشافعي في "الأم" إلى أن (جواز الصلح مشروط بشرط النظر للمسلمين)^(١).
يعنى: أن يكون على سبيل ارتياد المصلحة لهم.

واشترط أبو عبيد القاسم بن سلام الخوف من غلبة الكفار إن لم نصالح^(٢).
وعند ابن قدامة الحنبلي أنها: (لا تجوز إلا للنظر في المسلمين: إما أن يكون بهم ضعف، أو يطمع بإسلامهم)^(٣).

وفي تفسير آية: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦١].

قال القرطبي: (والجنوح الميل. يقول: إن مالوا - يعنى الذين نبذ إليهم عهدهم - إلى المسالمة، أى: الصلح، فمل إليها)^(٤).

ومال قتادة وعكرمة إلى أن الآية منسوخة بآية: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وبغيرها والصواب أنها غير منسوخة.

قال القرطبي: (وقد صالح أصحاب رسول الله ﷺ في زمن عمر بن الخطاب  ومن بعده من الأئمة - كثيرًا من بلاد العجم على ما أخذوه منهم، وتركوهم على ما هم فيه، وهم قادرون على استئصالهم)^(٥).

والأمر نسبي عند ابن العربي فيها يرويه القرطبي عنه: (فإذا كان المسلمون على عزة وقوة ومنعة وجماعة عديدة وشدة شديدة، فلا صلح).

ومطلق ابن تيمية يخرج القضية على أننا حيث عجزنا عن جهاد الكفار: عملنا بآية الكف عنهم والصفح، وحيث تحصل القوة والمنعة والعز خوطبنا بقوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣]^(٦).

ومن الفقهاء المحدثين: الأستاذ الدريني، فهو يقول بواجب استمرار الجهاد العيني، يعنى: ما يكون دفاعًا، (فلا يقبل من العدو جنوح إلى السلم، إلا إذا طلبها استسلامًا،

(١) الأم ٤/ ١١٠.

(٢) الأموال ١٦٠.

(٣) المغنى ٨/ ٤٥٩.

(٤)، (٥) تفسيره ٨/ ٢٧.

(٦) الصارم المسلول على شاتم الرسول ٣٥٩.

لعجزه عن المضي في القتال، حقناً لدمه، أو تسليماً منه بالحق، أو رضى بالكف عن العدوان والشر، وإيثار للانصواء تحت حكم العدل، فيجانب حينئذ إلى طلبه، شريطة ألا يشوب طلبه هذا شائبة من دخل أو خداع خفى أو فساد طويّة، لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]؛ إذ لم يشرع القتال في الإسلام لذاته، بل لضرورة محو العدوان والبغى في الأرض^(١).

* لكن استوقفنى رأى السرخسى في "المبسوط" من أن الإمام له أن يصالح إذا رأى في الصلح خيراً، أو إذا احتاج إلى أن "يمعن" في دار الحرب ليتوصل إلى قوم أولى بأس، ولم يجد بداً من موادعة من في طريقه^(٢).

فهذا القول يدل على مهارة في فهم السياسة وطرقها، ويشير إلى إدراك مغزى التخطيط الحسن وعزل الأعداء عن احتمال تحالفهم، وهذا درس بليغ يحتاجه الدعاة ويليق لرجل الدولة المسلم أن يستوعبه ويبنى تحركاته على أساسه فلا يفتح جميع الجبهات في وقت واحد فيتعب، بل يناور ويتملص ويلتف ويعزل ويركز على جبهة بعد جبهة، وذلك هو تصرف الأذكياء وعباقة الحكم لما أمسكوا الزمام فلبث في أيديهم طويلاً. ولا تحسبن ذلك سهلاً وأن كل حاكم يدركه، بل هو فهم صعب، فإن مخنة هتلر كانت في تورطه بفتح الجبهة الروسية؛ إذ الجبهة الأوربية قائمة لم يحسم أمرها بعد، وأوهم صدام حسين نفسه أنه يستطيع أن يحارب جيوش ثلاثين دولة اجتمعت عليه في الكويت فلم ينسحب وتحدى، وكم في التاريخ من قصص مماثلة.

* ومن المندوب كتابة الصلح في وثيقة:

قال الشيباني: (وإذا توادع المسلمون والمشركون سنين معلومة فإنه ينبغي لهم أن يكتبوا بذلك كتاباً؛ لأن هذا عقد يمتد، والكتاب في مثله مأمور به شرعاً. قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْكُثُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وأدنى درجات موجب الأمر: الندب، كيف وقد قال في آخر الآية: ﴿لَا أَنْ تَكُونَ تَحْزَنَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكُتُبُوهَا﴾).

(١) خصائص التشريع ٣٦٤.

(٢) المبسوط ٨٦/١٠.

قال السرخسي: (ففي هذا إشارة إلى أن ما يكون ممتداً يكون الجناح في ترك الكتاب فيه).

قال الشيباني: (ثم الأصل فيه حديث رسول الله ﷺ، فإنه صالح أهل مكة عام الحديبية على وضع الحرب بينه وبينهم عشرين، وأمر بأن يكتب بذلك نسختان، إحداها تكون عند رسول الله ﷺ، والأخرى عند أهل مكة^(١)).

لكن ذلك لا يعنى عند لزومها بمجرد القول، بل هى عقد لازم.

قال ابن حجر: (إن الاعتبار في العقود بالقول، ولو تأخرت الكتابة والإشهاد^(٢)).

استنبطه ابن حجر من التزام النبي ﷺ بإرجاع أبى بصير إلى الكفار بعد اتفاهه مع سهيل بن عمرو مباشرة، وقبل إتمام تدوين صلح الحديبية، كما فى رواية البخارى.

وهذا مهم، وهو الذى عليه كل الفقهاء، نقوله لثلا يتوهم داعية مفاوض مع حزب أو جماعة بأن اتفاهه معهم يمكنه نقضه إذا لم يكتب، ما لم ينص صراحة أثناء القول على أن الأمر غير ملزم من قبل الكتابة، وإذا كانت القوانين الحالية قد جعلت التوقيع بدء الالتزام، فإن الحكم الشرعى يجعل على الإيجاب والقبول الشفهيين المعول، ما لم ينطقا بلزوم التوقيع وجعله بداية الالتزام، فإن المؤمنين عند شروطهم، وليس فى هذا الشرط تحليل حرام أو تحريم حلال.

✽ الركن الثانى: ما يتعذر الوفاء به شرعاً لا تجوز المعاهدة عليه:

ولفظ هذا الميزان اقتبسته من كلام الشيبانى، فإنه قال: (ما يتعذر الوفاء به شرعاً لا يجوز إعطاء العهد عليه، فإن فعلوا ذلك فليتنقضوا هذا العهد^(٣)).

وأصله: أن كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل، كما قال النبى ﷺ.

فإذا كان العدو يجبرنا على ترك الصلاة قاتلنا دون ذلك، لكن أن يشترط عدم الصلاة فى المساجد: فلربما جاز ذلك قياساً على آية: ﴿وَأَجْعَلُوا يُؤْتِكُمْ قِتْلَةً﴾ [يونس: ٨٧]، وذلك عند الضعف الشديد جداً. والله المستعان.

(١) شرح السير الكبير ٥/ ١٧٨٠.

(٢) فتح البارى ٥/ ٤٠٦.

(٣) شرح السير الكبير ٥/ ١٧٨٨.

وإذا اشترط علينا أن نقاتل في صفه ضد المسلمين: أيينا الإقرار بذلك، إلا أن يسوقنا كرهًا، وتبقى القضية آنذاك مسألة شخصية عند المعركة، من استطاع أن يهرب أو يرمى بلا تهديف، كان أفضل. كذا: أن يشترط علينا مقاتلة غير مسلم إذا كان ظالمًا، وهؤلاء الكفار معتدى عليهم أيضًا، ولربما جاز في الدفاع عن البلد؛ باعتباره دفاعًا عن أرض المسلمين أو أعراضهم.

لكن ما الفتوى في قوانين التجنيد الإجباري في بلاد يكون المسلمون فيها أقلية؟ هي معضلة في الحقيقة، والفتوى فيها يجب أن تكون جماعية لا فردية؛ لدقة الموضوع، على أن هذا الإشكال يجري نحو الحل؛ لأن بناء أكثر جيوش العالم أصبح يعتمد على التطوع بعد تطور الأسلحة، وليس على تجنيد جميع المواطنين.

وتقاس الشروط الأخرى التي لا يمكن الاستجابة لها بسبب المنع الشرعي على هذا.

*** الركن الثالث:** إذا طلب الكفار المودة ورضوا بغلبة المسلمين عليهم، وأن يكونوا في ذمة المسلمين، صارت ديارهم دار إسلام:

فقد بين السرخسي أن أهل أى مصر من الكفار إذا طلبوا أن يكونوا ذمة للمسلمين وقَبِلَ إمام المسلمين ذلك فـ: (قد صارت ديارهم من جملة ديار الإسلام، بظهور أحكام الإسلام فيها)^(١).

أى أحكام المعاملات كالحدود، وأحكام العقائد، كعدم الدعوة إلى الشرك، وإن كان سكانها أهل ذمة.

لكن هذا مركب من حكيمين: طلب المودة، وطلب الدخول في الذمة.

وأثر هذا الحكم في موضوعنا: الاستدلال به على أن المهادنة طريق سلمى سياسى لنشر الإسلام، وليس الجهاد فقط، مع أن تصور ذلك في الحياة المعاصرة صعب؛ إذ أصبحت الأمم تطلب استقلالها، وأهل الأديان الأخرى بعضهم يسند بعضًا، فكيف يمكن أن يتخيل أن يطلب بلد كافر الدخول في ذمة المسلمين، وبخاصة أن الحقوق لا تكون متساوية مع المسلمين؟

ومع ذلك فالفقه فقه، وما يدرينا ما مستقبل الإنسانية إذا حكم الإسلام ثانية؟
وليس الأمر بمستحيل وإن صعب تصوره الآن.

وتوقع الانتشار السلمى للإسلام بذلك ليس قولنا، وإنما هو قول الشيبانى أيضاً، وقد قرنه بإجراء أحكام المعاملات الشرعية عليهم فقال: (فإن طلب قوم من أهل الحرب أن يصيروا ذمة للمسلمين، يجرى عليهم أحكام الإسلام، على أن يؤدوا عن رقابهم وأراضيهم شيئاً معلوماً، فإنه يجب على الإمام أن يجيبهم إلى ذلك).

يقول السرخسى: (لأن عقد الذمة ينتهى به القتال كالإسلام، فكما أنهم لو طلبوا عرض الإسلام يجب إجابتهم إلى ذلك، فكذلك إذا طلبوا عقد الذمة.

وهذا لأنهم يلتزمون أحكام الإسلام بهذا الطريق فيما يرجع إلى المعاملات، ثم ربما يرون محاسن الشريعة ويسلمون، فكان هذا فى معنى الدعاء إلى الدين بأرفق الطريقين، وقد أجاب رسول الله ﷺ أهل نجران إلى هذا حين طلبوا منه^(١).

ويجب على الذمى الخضوع لمعاملات الإسلام، وإنما يسامح فيما كان مباحاً فى أصل دينه غير المحرف، كعدم تحريم الخمر، وأما الزنا وإتيان الفواحش والربا، فلا.

قال الشيبانى: (والأصل فيه عقد الربا، فقد صح أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل نجران بأن تدعوا الربا أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله، وكان ذلك لهذا المعنى أنه فسق منهم فى الديانة، فقد ثبت بالنص حرمة ذلك فى دينهم.

قال تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]^(٢).

ومن القواعد التى ذكرها السيوطى أنه: (تجرى على الذمى أحكام المسلمين إلا ما يستثنى من ذلك).

ومثّل لذلك: (بحدود الزنا أو السرقة، فإنها تجرى عليه، ولكن لا يمنع من لبس الحرير والذهب مثلاً، ولا من شرب الخمر مستتراً بها من غير إظهار)^(٣).

(١) شرح السير الكبير ٤/ ١٥٢٩.

(٢) شرح السير ٤/ ١٥٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٨٧.

❖ الركن الرابع: وإذا صالحنا رئيس حزب أو قائد ثورة: دخل أعضاء حزبه أو الثوار في الصلح:

قال البخاري: باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيتهم:

وأورد فيه حديث مصالحة ملك أيلة بحنة بن ربيعة للنبي ﷺ أثناء غزوة تبوك، ولم يذكر صراحة في رواية البخاري، إلا أنه صريح في مغازي ابن إسحاق.

قال ابن حجر: (قال ابن بطل: العلماء مجمعون على أن الإمام إذا صالح ملك القرية أنه يدخل في ذلك الصلح بقيتهم، واختلفوا في عكس ذلك: هو إذا استأمن لطائفة معينة: هل يدخل هو فيهم؟

فذهب الأكثر إلى أنه لا بد من تعيينه لفظاً، وقال أصبغ وسحنون: لا يحتاج إلى ذلك، بل يكفي بالقرينة؛ لأنه لم يأخذ الأمان لغيره إلا وهو يقصد إدخال نفسه^(١).

وقول أصبغ وسحنون أليق بمنطق الفقه وأصح.

الموادعة المشروطة بمال

كان الأوزاعي يميز أن يصلح الكفار على شيء يدفعه المسلمون إلى الكفار إذا دعت إلى ذلك ضرورة فتنة أو غير ذلك من الضرورات^(٢).

وقال الشيباني: (وإذا خاف المسلمون المشركين فطلبوا موادعتهم، فأبى المشركون أن يوادعوهم حتى يعطيهم المسلمون على ذلك مالا، فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة).

قال السرخسي: (لأنهم لو لم يفعلوا، وليس بهم قوة دفع المشركين: ظهروا على النفوس والأموال جميعاً، فهم بهذه الموادعة يجعلون أموالهم دون أنفسهم)^(٣).

واستدل بالمرأضة التي كانت بين النبي ﷺ وسيد غطفان على دفع نصف ثمر المدينة له عل أن يرجع عن بقية الأحزاب.

(١) فتح الباري ٦/٣٠٨.

(٢) بداية المجتهد ١/٣٨٨.

(٣) شرح السير ٥/١٦٩٢.

وقال ابن العربي: (ويجوز عند الحاجة للمسلمين عقد الصلح بهال يبذلونه للعدو، والأصل في ذلك موادة النبي ﷺ لعُيينة بن حصن وغيره يوم الأحزاب على أن يعطيه نصف ثمار المدينة)^(١)، وهي الموادة التي لم تتم حين أبى الأنصار ذلك.

الموادة المشروطة بتبادل رهائن

عند الشيباني والسرخسي كراهية إعطاء المسلمين كرهائن لتوثيق الموادة بدون تحقق الضرورة^(٢).

لكن إذا غدر الكفار فقتلوا الرهائن المسلمين فإننا لا نغدر ولا نقتل الرهائن الكفار الذين بأيدينا؛ إذ لا تزر وازرة وزر أخرى، بل نجعلهم ذمة^(٣).

ولكن في الحياة الحزبية وتصرفات الثورات يغلب على الظن غدر المقابل بنا، وبخاصة إذا علم أننا لن نقابل غدره بغدر، لذلك أرى منع ذلك، وعدم إعطاء رهائن منا، وبخاصة أنه قد يجعل رهائنه الذين يدفعهم لنا من مستضعفي الناس الذين تحت سطوته ولا يهمهم أن يقتلوا إذا كان ردنا على غدره بالقتل أيضًا، إلا إذا ترجح عندنا أننا إذا لم نعط الرهائن؛ فتكون الغلبة له إذا حارب، وتقل بنا نكبة، فنفقد المجموع ببضعة رهائن رغم احتمال الغدر، على ألا نجبر مسلمًا على أن يكون رهينة، بل نطلب التطوع، وكذلك نطلب بعض القياديين من رجاله أن يكونوا رهينة عندنا نسميهم نحن، وليس أي أحد يسميه.

الصلح المؤقت

اختلف الفقهاء في إطلاق الصلح أو توقيته، وأكثرهم يقول بالتوقيت، وبالغ العز بن عبد السلام فأكثر جواز ما زاد على العشر، فقال: (فإن خيف على أهل الإسلام، جاز التقرير بالصلح عشر سنين، رعاية لمصالح المسلمين، وتوقعًا في هذه المدة لإسلام بعض الكافرين، وقد صالح رسول الله ﷺ أهل مكة عشر سنين فدخل منهم خلق كثير في

(١) أحكام القرآن ٢/ ٨٧٦.

(٢) شرح السير الكبير ٥/ ١٧٥٠.

(٣) شرح السير ٤/ ١٦٦٣، وكذلك ٥/ ١٧٥٣.

الإسلام، ولا تجوز الزيادة عليها؛ لأن الكفر أنكر المنكرات، فلا يجوز التقرير عليه إلا بقدر ما جاءت به السنة^(١).

وللسهيل: (أن حجة المانعين أن منع الصلح هو الأصل، بدليل آية القتال، وقد ورد التحديد بالعشر في الحديبية، فحصلت الإباحة في هذا القدر، ويبقى الزائد على الأصل)^(٢).

وهذا النمط من التصريح يسند ويوضح ما قاله الفقهاء من أن الحرب هي الأصل. ويذهب السيوطي إلى التحديد بالعشر أيضًا، ويرى: (أن عقد الهدنة لا يجوز أكثر من أربعة أشهر، إلا للضعف، فيجوز عشر سنين فقط)^(٣). قال ابن حجر: وهو قول الشافعي والجمهور^(٤)، ورجحه، وروى تحديد المدة بأربع سنين وثلاث وستين.

لكن ابن حجر في موضع آخر يرى الإطلاق ويستصوبه، فقال: وأما ما يتعلق بالجهاد فالموادعة فيه لا حد لها معلوم لا يجوز غيره، بل ذلك راجع إلى رأى الإمام بحسب ما يراه الأحظ والأحوط للمسلمين^(٥).

وهو في ذلك يتابع البخاري، فقد بوب البخاري لذلك فقال: باب الموادعة من غير وقت.

وحاسة ابن تيمية للإطلاق ظاهرة، فقد قال: وأما قوله سبحانه: ﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٦) [التوبة]، فتلك عهود جائزة، لا لازمة، فإنها كانت مطلقة، وكان غيرًا بين إمضاءها أو نقضها، كالوكالة ونحوها.

ومن قال من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم: إن الهدنة لا تصح إلا مؤقتة، فقله - مع أنه مخالف لأصول أحمد - يردده القرآن، وترده سنة رسول الله ﷺ في أكثر المعاهدتين، فإنه

(١) قواعد الأحكام ١/ ٩٣.

(٢) الروض الأنف ٢/ ٢٣٠.

(٣) الأشباه والنظائر ٥٥٦.

(٤) فتح الباري ٥/ ٤٠٤.

(٥) فتح الباري ٦/ ٣٢٦.

لم يوقت معهم وقتاً. فأما من كان عهده مؤقتاً فلم يبح له نقضه بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا لِمَتِهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (١) [التوبة].

وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقْنَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيْبُوا لَهُمْ إِنْ أَتَىٰ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢) [التوبة] (١).

ومن له خبرة بأساليب الألفاظ الفقهية يعلم ويفهم قوله: إن العهود التي صار التبري منها، الجائزة لا اللازمة: إنها هي التي تحيىء منحة إلى الطرف المسلم إذا كان قوياً للطرف الكافر الضعيف دون أن يكون هناك شرط، وأن اشتراط من اشترط التوقيت إنما أراد أن يكون الوقت عنصر تشديد في الوفاء يمنع الاجتهاد في النقض.

وابن القيم ينحى منحى شيخه، فيجيز الهدنة لأكثر من عشر سنوات (٢).

لكنى رأيت الشافعى في "الأم" يذهب مذهباً وسطاً، فيقول بأنها لعشر سنوات، ولكن يمكن أن تجدد (٣).

وكان ابن حجر في النص الماضي قد أهمل الإشارة إلى هذا الرأى في التجديد، واكتفى بذكر العشر.

ماء مبارك يؤسس ميزاناً في الإحسان

ومن فقه التعامل الدعوى الذى أراه: أن نتلطف في المعاملة مع كافر أحسن إلينا، ونرد جميله بجميل، ومع مسلم فاسق تارك صلاة لكنه انتصر لنا بقول، أو مع حزب تكلم بالحق في شأننا وقدم لنا عوناً وإن كان علمانياً، إذ إن الصلة الحسنة قد تحدهم إلى قراءة فكرنا وتاريخنا والاطلاع على أسلوبنا العفيف الفريد في الممارسة السياسية، فيكون منهم الانحياز الدائم أو التحالف أو حتى الانضمام، ويشكل هذا الركن الرابع في النظرية فيما أرى.

(١) مجموع الفتاوى ٢٩ / ١٤٠.

(٢) زاد المعاد ٢ / ١٧٠ الطبعة القديمة.

(٣) الأم ٤ / ١١٠.

ولى مستند في تفسير قول فرعون لموسى **﴿الْعَزِيزُ﴾** : **﴿أَلَمْ تُرْكِكْ فِينَا وَلِيدًا وَلَيْسَتْ فِينَا مِنْ عَمَلِكِ سِتِيرٌ﴾** [الشعراء].

قال الرازى: (اعلم أن في الآية دلالة على أن كفر الكافر لا يبطل نعمته على من يحسن إليه، ولا يبطل منته).

قال:

(واختلف العلماء، فقال بعضهم: إذا كان كافراً لا يستحق الشكر على نعمه على الناس، إنما يستحق الإهانة بكفره، فلو استحق الشكر بإنعامه - والشكر لا يوجد إلا مع التعظيم - فيلزم كونه مستحقاً للإهانة وللتعظيم معاً - واستحقاق الجمع بين الضدين محال).

وقال آخرون: لا يبطل الشكر بالكفر، وإنما يبطل بالكفر الثواب والمدح الذى يستحقه على الإيثار.

والآية تدل على هذا القول الثانى^(١).

وفي قول المانعين تكلف، وتطويع قواعد علم المنطق العقلية للفصل في مسألة أصلها عاطفى، وفرعون تمسك بأصل صحيح، ولكنه غفل على أنه مسمى في غير ذلك، وأنه قد خلط إحسانه الأول لموسى بما هو أكبر منه من الكفر والظلم، وأن ميزان موسى هو الميزان العقيدى، وأنه وزن به فرجحت سيئات فرعون على ما سلف من تربيته لموسى.

ويؤيد هذا الفهم قوله تعالى: **﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [الممتحنة].

استعرض القرطبى بعض أقوال مرجوحة في أن حكم هذه الآية منسوخة، ثم قال:

وقال أكثر أهل التأويل: هى محكمة، واحتجوا بأن أسماء بنت أبى بكر سألت النبى **ﷺ**: "هل تصل أمها حين قدمت عليها مشركة؟ قال: نعم". أخرجه البخارى ومسلم وقيل: إن الآية فيها نزلت.

ثم بحث معنى ﴿وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾، فقال: أى: تعطوهم قسطاً من أموالكم على وجه الصلة، وليس يريد من العدل، فإن العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل. قاله ابن العربي^(١).

وينبغي إجراء الآية على عمومها، فهي تشمل الأفراد، وكذا الأحزاب والجماعات والدول الكافرة التي لم تؤذ المؤمنين، كلهم نعاملهم بالحسنى.

بل من سنن الإيمان المحكمة: أن الإحسان جزاء الإحسان، عام، تجاه مسلم أو كافر، وإنما ورد مطلقاً في سورة الرحمن: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾^(٢) [الرحمن].

وفي البخارى - في قصة المرأة الكافرة التي سقت النبي ﷺ وجيشه في الصحراء حين عطشوا - أن النبي ﷺ قال: "اجمعوا لها، فجمعوها من بين عجوة، ودقيقة، وسويقة، حتى جعلوها لها طعاماً فجعلوه في ثوب وحملوها على بعيرها، ووضعوا الثوب بين يديها" ثم "كان المسلمون بعد ذلك يغيرون على من حولها من المشركين، ولا يصيبون الصرم الذى هى منه، فقالت يوماً لقومها: ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام"^(٣). الصرم: الأبيات المجتمعة من الناس.

نعم طمع المسلمون في إسلامها، وقال ابن حجر: ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم، حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم. لكن معنى الشكر والمكافئة واضح جداً، وبخاصة في هدية الطعام، وذهبت القصة شاهداً على أن الإحسان من الكافر نجزيه بالإحسان.

والعدل مع الكافر من جنس هذا الإحسان، وهو الواضح في الآيات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ إِنَّهُنَّ عَلِمْتُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهِنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَانَسْتُمُوهُنَّ أَبْوَرَهُنَّ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُفَّارِ وَسَأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلَسْتُمْ لَهُمْ أَنفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ بِكُمْ بَيْنَكُمْ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝١٠ وَإِنْ فَاتَكُمْ شِقَّةٌ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابِقْتُمْ فَقَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ بِغُلٍّ مَا أَنفَقُوا وَأَنفَقُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ۝١١﴾ [الممتحنة].

(١) تفسير القرطبي ٥٨/١٨.

(٢) فتح الباري ٤٧٠/١.

والشاهد في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا﴾، أى: لا نظلمهم، بل نعطهم المهر الذى قدموه، وتأكد ذلك بقوله تعالى: ﴿وَسَلُّوا مَا أَنفَقْتُمْ﴾ على طرفى سواء، ثم تأكد ذلك الثالثة في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنفَقُوا﴾، أى: لا نعطى المسلم زيادة عن المهر الذى قدمه بل هو المثل فقط. وإذا رأى البعض أن هذا التعامل العادل هو ترفق من المسلمين لاسترداد حقوقهم التى تشابكت مع حقوق الكفار، وليس هو العدل المحض بنية العدل، فإن التأكيد الثالث يردده، إذا ما تم حديث عن مقابلة بل عن معاقبة، وإنما بمثل ما أنفق المسلم من مهر، ليس أكثر.

بل حتى الأحكام الشرعية أقل تؤثرًا من أعرافنا المتوارثة في التعامل مع الكافر، فالنبي ﷺ استعمل ماءها الذى في قربتها وهى كافرة. (واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة)^(١).

وفي البخارى أنه: (توضأ عمر بالحميم ومن بيت نصرانية) والحميم هو الماء المحمى الحار، وفيه جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفعال، وقال الشافعى في "الأم": (لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة)^(٢).

وقال ابن حجر في التعقيب على قول النبي ﷺ: "إن المؤمن لا ينجس" : (تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال: إن الكافر نجس العين، وقواه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]. وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن ظاهر الأعضاء، لا عتياده مجانبية النجاسة، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة. وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار، وحجتهم أن الله تعالى أباح نساء أهل الكتاب، والمعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاعجهن، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة، فدل على أن الأدمى الحى ليس بنجس العين، إذ لا فرق بين النساء والرجال)^(٣).

(١) الفتح ٤٧٠/١.

(٢) فتح البارى ٣١١/١.

(٣) فتح البارى ٤٦٠/١.

وإنما أطلت لرفع الحرج عن المسلمين في الغرب في تعاملهم مع أهل الكتاب، وليبيان أن الكتابي المحسن العادل نخالطه ونصافحه ونؤسس معه العلاقة الحسنة، وأما النجاسة فهي نجاسة موقفه إذا ظلم وكاد للمسلمين وأظهر العداوة، وبعض الشباب يتحكم بهم توتر، ولا يستوعبون هذا المنطق، ولست أراهم إلا ضحية لمن لقنهم الفقه اليباس الحاد.

لست أقول: إن بعض هذه الأحزاب العلمانية التقليدية المسالمة موجودة فعلاً في العالم الإسلامي الواسع فقط، كممثل الحزب الوطني بمصر الذي بقي نظيفاً ووفياً لمبادئ مؤسسه الزعيم مصطفى كامل أول القرن العشرين، والذي نمت في محيطه أولاً شخصية الأستاذ المرشد حسن المصبي رحمه الله قبل الالتحاق بالإخوان، وإنما أقول بأن العالم الغربي النصراني البوذي الشرقي فيه نماذج من هذه الأحزاب، كممثل حزب الخضر أنصار البيئة، والكثير من منظمات حقوق الإنسان والاتحادات العمالية والمهنية، واشتهرت شخصيات سياسية محايدة، وكان ملك نيبال القتل منصفاً، وأصبح كثير من رجال الاستشراق والاستعراب اليوم أقرب إلى الإنصاف وذكر محاسن الإسلام، وكذا بعض مشاهير المحللين السياسيين في الصحافة، ومجموعات تقود الفكر السياسي الناقد للديمقراطية الأمريكية والغربية بعامة، مثل مجموعة الفيلسوف جومسكي في أمريكا، الذي هو يهودي في الأصل، لكنه ينتصر للقضية الفلسطينية ويهاجم إسرائيل بشدة ويفضح الممارسة الأمريكية، بل وتطور الإنصاف عند بعضهم فجعلهم مسلمون، مثل ديفيد كرين مستشار الأمن القومي زمن نيكسون، والسفير الألماني هوفمان.

ومن أقوى الشواهد الشرعية على صواب مثل هذه السياسة الإسلامية الإحسانية تجاه الكفار الذين يكفون شرهم عن المسلمين أو ربما يحسنون إلى المسلمين، حديث رواه أبو داود والنسائي في باب الجهاد، لفظه: "دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم" ^(١).

وكانت ديار الترك آنذاك وراء خراسان، وبعضها الآن داخل الصين، وفي الحديث ضعف، ولكن تعارف المسلمون في صدر الإسلام على قبول معناه والعمل به.

قال ابن رشد: (فأما الذين يجاربون فاتفقوا على أنهم جميع المشركين، لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٣٩] إلا ما روى عن مالك أنه قال: لا يجوز ابتداء الحبشة بالحرب، ولا الترك، لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال: (ذروا الحبشة ما وذر تكلم).

وقد سئل مالك عن هذا الأثر فلم يعترف بذلك، لكن قال: لم يزل الناس يتحامون غزوهم^(١).

وفي هذا النص المهم فقه عظيم وواسع، وهو يعظ الدعاة - في خلاصته - أن يكونوا سياسة حقاً، مهرة في التخطيط المرحلي، بالألا يصابوا على كل الجبهات في آن واحد فيأخذهم الإرهاق، وإنما يتفرغون للمنافس الأكبر، قياساً على ما كان من المسلمين في صدر الإسلام مما لم يحكه هذا النص، ولكن حكته كل النصوص، فإن الصحابة تفرغوا للروم والفرس لما يمثلانه من وجود عسكري قوى وتحكم سياسى وأثر حضارى، وكان منهم الإعراض عن أقوام تعيش على الهامش.

وفي قول مالك عن الحبشة: "لم يزل الناس يتحامون غزوهم"، رواية لخلق الوفاء عند سياسة المسلمين، وللحكمة وَرَدَّ المعروف، فإن أجيال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ما تحامت غزو الحبشة إلا احتراماً لما كان من النجاشي رضي الله عنه وسالفته في الايمان والتصديق، ولئن لم يسعف هذا الأمر نص صحيح وسند قوى فقد أسعفته يد جميلة لرمز الأحباش ونفر منهم وافقوه حتى رقصوا طرباً وإطراباً، وعالم السياسة والتنافس الحزبى والفكرى اليوم عالم بالغ السعة والتعقيد، وأحب للدعاة أن يقتنوا بالسلف، فيكونوا على صداقة وحسن عشرة ومودة مع أحزاب وجماعات وجمعيات ومؤسسات استعارت من العلمانية الراجحة كنفراً أو فسوقاً على غفلة من أمرها، ولكنها ظلت مسالة للإسلام ولرجال الحركة الإسلامية، عفيفة في تعاملها، نظيفة في مسلكها، وتدل القرائن على رغبتها الأكيدة في تعميم الحرية ونبد الظلم، بل أحب لأمرء الجماعة أن يقيموا علاقة طيبة مع دول تتصف بهذه الصفات وتحرص على الحرية وإنصاف من في أرضها من المسلمين.

نقل ابن حجر عن ابن إسحاق عن الزهري أنه قال:

(ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس: كلم بعضهم بعضًا، والتفوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة، ولم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئًا في تلك المدة إلا دخل فيه، ولقد دخل في تينك الستين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر، يعني من صناديد قريش.

وما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجًا، وكانت الهدنة مفتاحًا لذلك. ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحًا، كما في المغازي، فإن الفتح في اللغة: فتح المغلق، والصلح كان مغلقًا حتى فتحه الله، وكان من أسباب فتحة صد المسلمين عن البيت، وكان في الصورة الظاهرة ضيقًا للمسلمين، وفي الصورة الباطنة عزًا لهم، فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير نكير، وأسمع المسلمون المشركين القرآن، وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية، وظهر من كان يخفي إسلامه، فذل المشركون من حيث أرادوا العزة، وأقهروا من حيث أرادوا الغلبة^(١).

فاهتف معي أيها الداعية كما يهتف أهل المظاهرات:

* تسقط التوترات.

* تسقط أنماط الإهانة والتحرش بلا سبب.

* تسقط أخلاق العيوس.

* يحيا الإبسام، يحيا الرفق، يحيا الوعي.

أصول الفقه الغربي

وهذا الحديث في الإحسان يفتح المجال لبحث قضايا تعامل المسلم مع الكافر أو حياته في البيئة الكافرة، وإنما خصصته بالغرب في عنوان البحث تغلييًا، وإلا فإنه يشمل عيش

المسلم في الشرق كالصين واليابان، وعيش الأقليات الإسلامية في بلاد يحكمها الكفار، كما في تايلاند وبورما وكمبوديا وفيتنام وكثير من دول أفريقيا.

كذلك فإن بعض ما تنصدي لبعثه أخرى أن يكون مع مبحث في الأمان مستقل، وإنما ألحقته بالهدنة تغليبا؛ لاشتراكه معها في منطقها الفقهي، وتقارب الأدلة والأحكام.

✽ وأول مباحث هذا الفقه الغربي: مبحث الهجرة وجوازها:

والقول في ذلك بصوغ: الركن الخامس في النظرية، ومفاده: أن الهجرة المعاكسة اليوم من أرض الإسلام إلى ديار الكفر جائزة، للضرورة، طلبا للأمن أحيانا، وللمصالح المعاشية الفردية التي يمكن من اجتماعها أن تتولد مصالح إسلامية عامة تفيد الأمة.

ولفهم الأمر والمنطق الكامن في الهجرة والأسباب التي ذكرها الفقهاء: لا بد أن نستعرض أصل الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام أولاً، لتعيننا على فهم الهجرة العكسية إلى دار الكفر.

✽ فمن الآيات التي استنبط منها الفقهاء أصل الهجرة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَٰئِكَ بَعْضٌ ۖ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (٧٣) [الأنفال].

قال ابن العربي: (يعني بضعف الإيمان وغلبة الكفر، وهذه هي الفتنة والفساد في الأرض، وفي هذا أمر بالخروج عن دار الكفر إلى دار الإيمان، وهي الهجرة) (١).

✽ وكانت الهجرة قد وقعت على مرحلتين وضريين، ذكرهما ابن حجر فقال: (وقعت الهجرة على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين.

وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة، إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً^(١).

* ثم أفتى الفقهاء بأن دار الإسلام إذا حكمها مسلم ثم كفر فقد وجبت الهجرة على من يعجز عن عزله، كما هو فهم ابن حجر، فإنه قال:

(ينعزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوى على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض)^(٢).

وتعقيد الحياة اليوم يتيح مجالاً للاعتراض على إيجاب هذه الهجرة، كما أن عزل الكافر لا يتاح بعمل فوري أحياناً، وإنما بتخطيط وسعى يدوم سنوات طويلة ربما، فاللبث خلال مدة الانتظار الإيجابي سافح إن شاء الله.

* وخصص الفقهاء ذكر الظلم ووجود المنكر والضيق في إظهار الإيذان كأسباب عللوا بها الهجرة، وذكرها القرطبي في معرض تفسيره للآية الكريمة: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَاعِبُكُمْ﴾ [العنكبوت].

فقال: (هذه الآية نزلت في تحريض المؤمنين الذين كانوا بمكة على الهجرة - في قول مقاتل والكلبي - فأخبرهم الله تعالى بسعة أرضه، وأن البقاء في بقعة على أذى الكفار ليس بصواب، بل الصواب أن يلتمس عبادة الله في أرضه مع صالحى عباده، أى: إن كنتم في ضيق من إظهار الإيذان بها فهاجروا إلى المدينة فإنها واسعة؛ لإظهار التوحيد بها).

وقال ابن جبير وعطاء: (إن الأرض التي فيها الظلم والمنكر تترتب فيها هذه الآية، وتلزم الهجرة عنها إلى بلد حق، وقاله مالك)^(٣).

حتى ذكر الزركشى أن: (الهجرة على المرأة من بلاد الكفار واجبة، وإن كان سفرها وحدها حراماً)^(٤).

(١) فتح البارى ١/ ٢٣.

(٢) فتح البارى ١٦/ ٢٤١.

(٣) تفسير القرطبي ١٣/ ٣٧١.

(٤) المنتور في القواعد ١/ ١٣٣.

✽ وزاد القرطبي في موضع ثانٍ أسبابًا أخرى: كالخروج من أرض البدعة، والأرض التي غلب عليها الحرام، أو التي فشا فيها المرض، وذكر من فروع الظلم: الأذى في البدن أو المال.

ففى شرح قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠].

نقل القرطبي عن ابن عباس وغيره أن المرافم هو المتحول والمذهب، وقيل: المهاجر. قال النحاس: (فهذه الأقوال متفقة المعاني، فالمرافم: المذهب والمتحول في حال هجرة، وهو اسم الموضع الذي يرافم فيه).

وقيل: (إنما سمي مهاجرًا ومرافمًا لأن الرجل كان إذا أسلم: عادى قومه وهجرهم، فسمى خروجه: مرافمًا، وسمى مصيره إلى النبي ﷺ هجرة) ^(١).

ونقل القرطبي عن ابن العربي أن الذهب في الأرض هربًا ينقسم إلى ستة أقسام:

✽ الأول: الهجرة، وهى الخروج من دار الحرب إلى دار السلام، وكانت فرضًا في أيام النبي ﷺ، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة، والتي انقطعت بالفتح هى القصد إلى النبي ﷺ حيث كان، فإن بقى في دار حرب: عصي، ويختلف في حاله.

✽ والثانى: الخروج من أرض البدعة: قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف. قال ابن العربي: وهذا صحيح، فإن المنكر إذا لم تقدر أن تغيره فزل عنه. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِبَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (١٨). [الأنعام].

✽ والثالث: الخروج من أرض غلب عليها الحرام، فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم.

✽ والرابع: الفرار من الأذى في البدن. وذلك فرض من الله أرخص فيه، فإذا خشى على نفسه فقد أذن الله في الخروج عنه والفرار بنفسه ليخلصها من ذلك المحذور، وأول

من فعله إبراهيم عليه السلام ، فإنه لما خاف من قومه قال: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَبِّحِينَ﴾ [الصافات]، وقال مخبراً عن موسى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

❖ والخامس: خوف المرض في البلاد الوخمة والخروج منها إلى الأرض النزهة.

❖ والسادس: الفرار خوف الأذية في المال، فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، والأهل مثله وأوكد^(١).

❖ وذكر الرازي سبباً آخر عن الحسن البصري حين قرر أن: الهجرة منقطعة أبداً، وأما قوله عليه السلام: "لا هجرة بعد الفتح" فالمراد: الهجرة المخصوصة، فإنها انقطعت بالفتح وبقوة الإسلام، أما لو اتفق في بعض الأزمان كون المؤمنين في بلد، وفي عددهم قلة، ويحصل للكفار بسبب كونهم معهم شوكة، وإن هاجر المسلمون من تلك البلدة وانتقلوا إلى بلدة أخرى: ضعفت شوكة الكفار، فهاهنا تلزمهم الهجرة على ما قاله الحسن؛ لأنه قد حصل فيهم مثل العلة في الهجرة من مكة إلى المدينة^(٢).

❖ الآن وبهذه التقارير يمكن أن نفهم أن الهجرة المعاكسة من دار الإسلام إلى دار الكفر تكون جائزة إذا وجدت هذه العلل نفسها وانقلبت الأمور بحيث صارت بعض ديار الإسلام ذات ظلم وعبادة الله فيها يصحبها تضيق، بينما تكون ديار الكفر أكثر عدلاً وإنصافاً، ويستطيع المؤمن أن يعبد الله فيها بلا نكير ولا تضيق.

وليس هذا من الاجتهادات المعاصرة كما يتبادر إلى الذهن، وإنما هو اجتهاد قديم قال به الماوردي.

❖ ففي صحيح البخاري أن عائشة رضي الله عنها قالت: (لا هجرة اليوم. كان المؤمنون يفر أحدهم بدينه إلى الله تعالى وإلى رسوله مخافة أن يفتن عليه، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام، واليوم يعبد حيث شاء، ولكن جهاد ونية).

(١) تفسير القرطبي ٥/ ٢٢٥.

(٢) تفسير الرازي ١٥/ ١٦٩.

قال ابن حجر:

(أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة، والحكم يدور مع علته، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أى موضع اتفق: لن تحجب عليه الهجرة منه، وإلا وجبت).

ومن ثم قال الماوردي: (إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها لما يترجى من دخول غيره في الإسلام^(١)).

وواضح أن الماوردي يعنى أنها تصير كأنها دار إسلام، وإلا فالمنطق الفقهي يوجب شروطاً أخرى لتكون دار إسلام.

* ووضع الوثنريسي قاعدة عامة لتجوز الإقامة ببلاد الكفر، وتتمثل في أن يكون هناك "تأويل صحيح" للمقيم فقال:

(وهذا المقيم ببلاد الحرب إن كان اضطراراً فلا شك أنه لا يقدح في عدالته، وكذا إن كان تأويله صحيحاً، مثل إقامته ببلد الحرب لرجاء هداية أهل الحرب، أو نقلهم عن ضلالة ما، وأشار إليه الباقلاني، وكما أشار أصحاب مالك في جواز الدخول لفكاك الأسير^(٢)).

وهذا تعليل في غاية السلامة، ويجرى بسلاسة مع المنطق الفقهي المأثور.

فمن التأويلات الأخرى اليوم: الدفاع عن قضايا الأمة، وحفظ دين أفراد الجاليات الإسلامية الذين هاجروا من غير ضرورة خوف ضياع دينهم، ونقل التكنولوجيا، والاقتباس الإداري والعلمي والمنهجي، في منافع أخرى عديدة، من أهمها: تطبيق نظرية الإسناد في فتح بلاد الظلم في العالم الإسلامي من خارجها بالتغيير وردف العمل الداخلي.

وما عند الماوردي والوثنريسي يمكن أن يكون هو أساس الإفتاء المعاصر في توسع سكنى المسلمين "للغرب النصراني" وبخاصة بعدما كثرت المساجد والجمعيات الإسلامية، وواضح أنه يضاف إلى ذلك جميع منطق التسييب الأنف الذي أوجب الهجرة من بلاد الكفر، وبخاصة ما ذهب إليه سعيد بن جبير وعطاء من أن الأرض التي فيها

(١) فتح الباري ٧/ ٢٧٠.

(٢) للعيار المغرب ١٠/ ١٠٨.

الظلم والمنكر تلزم الهجرة عنها إلى بلد حق، ونسبه القرطبي إلى مالك أيضًا، واليوم قد انعكست طبيعة الحياة، وصار الغرب أكثر أمنًا من بلاد المسلمين، وصار حكام الغرب النصارى أقرب إلى العدل والمروءة ومنح الحريات من حكام المسلمين، فساغ ما كان ممنوعًا، والأمور تدور مع عللها.

✽ الركن السادس في نظرية الهدنة: أموال الكفار مصونة ما لم تكن الحرب قائمة بيننا وبينهم، وعقد الأمان الفردي الذي تمنحه الدولة الكافرة للمسلم الذي يدخل أرضها يحرم عليه دماؤهم وأعراضهم وأموالهم.

قال السرخسي: (إن الموادعين بمثابة المستأمنين، يجب مراعاة حرمة أموالهم)^(١).

وفي ثنايا حديث البخارى الطويل في قصة الحديبية قول عروة بن مسعود الثقفى لما جاء يفاوض عن الكفار للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه: (أى عُذْر: ألسْت أسعى فى غدرتك؟ وكان المغيرة صاحب قومًا فى الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم - فقال النبى ﷺ: «أما الإسلام فأقبل، وأما المال فلست منه فى شىء»^(٢)).

قال ابن حجر: (ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار فى حال الأمن عُذرًا؛ لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة، والأمانة تؤدى إلى أهلها، مسلمًا كان أو كافرًا، وإنما أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة وبالمغالبة، ولعل النبى ﷺ ترك المال فى يده لإمكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم)^(٣).

ويقاس اليوم على ذلك دخول المسلم أى بلد آخر فى العالم بتأشيرة زيارة، فإنها عقد أمان، وما مُنحت له إلا بهذا الشرط، صراحة أو ضمناً، فيحرم عليه الغدر بجميع أشكاله، وكان قد نبغ بعض الشباب قبل سنوات يقولون بتجوير الأذى، وذلك خطأ منهم جزماً.

(١) شرح السير الكبير ٥/ ١٧٨٦.

(٢) فتح البارى ٥/ ٣٩٨.

(٣) الفتح ٥/ ٤٠٢.

وأما منح الإقامة أو الجنسية فهو أمر أقوى في الدلالة على ذلك، وكذا الحكم في أموال وأعراض ودماء أهل الذمة.

قال ابن العربي: (قال رجل لابن عباس: إنا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة ونقول: ليس علينا بذلك بأس).

فقال له: هذا كما قال أهل الكتاب: ليس علينا في الأميين سبيل. إنهم إن أدوا الجزية لم تحل لكم أموالهم إلا عن طيب أنفسهم^(١).

✽ الركن السابع: التعامل بالحسنى مع الكافر هو الأصل:

وتشهد لهذا سلسلة أنواع من التصرفات الجائزة شرعاً، والتي لا تنفك عنها الحياة الإنسانية المدنية، منها:

✽ جواز السلام على الكافر إذا وُجدَ سببٌ من صحبة أو تجاور وأمثال ذلك:

فقد ذكر البخاري باب: التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون، وأورد حديثاً لأسامة بن زيد رضي الله عنه يوضح ذلك:

لذلك قال النووي فيما نقله ابن حجر عنه: (السنة إذا مر بمجلس فيه مسلم وكافر أن يسلم بلفظ التعميم ويقصد به المسلم).

ثم نقل عن ابن العربي أنه قال: (ومثله إذا مر بمجلس يجمع أهل السنة والبدعة، وبمجلس فيه عدول وظلمة، وبمجلس فيه محب ومبغض).

قال: (واستدل النووي على ذلك بحديث الباب، وهو مفرع على منع ابتداء الكافر بالسلام، وقد ورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه مسلم، والبخاري في الأدب المفرد من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه: "لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام، واضطروهم إلى أضيق طريق").

قال: وقال الطبري: لا مخالفة بين حديث أسامة في سلام النبي ﷺ على الكفار حيث كانوا مع المسلمين، وبين حديث أبي هريرة في النهي عن السلام على الكفار؛ لأن حديث أبي هريرة عام وحديث أسامة خاص. فيخص من حديث أبي هريرة ما إذا كان الابتداء

بغير سبب ولا حاجة، من حق صحبة أو مجاورة أو مكافأة أو نحو ذلك. والمراد منع ابتدائهم بالسلام المشروع، فأما لو سلم عليهم بلفظ يقتضي خروجهم عنه، كأن يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فهو جائز، كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل وغيره: «سلام على من اتبع الهدى».

ثم قال: (قال القرطبي في قوله: (وإذا لقيتموهم في طريق فاضطربوهم إلى أضيقة) معناه: لا تنتحوا لهم عن الطريق الضيق إكرامًا لهم واحترامًا، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة للجملة الأولى في المعنى، وليس المعنى: إذا لقيتموهم في طريق واسع فألجئوهم إلى حرفه حتى يضيق عليهم؛ لأن ذلك أذى لهم، وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب^(١)).

وموطن الاستشهاد: (أن الكافر إذا كان لك صاحبًا في تجارة أو سفر، أو كان لك جارًا، أو أسدى إليك معروفًا: جاز).

لذلك قال ابن حجر: (واستثنى ابن مسعود ما إذا احتاج لذلك المسلم لضرورة دينية أو دنيوية، كقضاء حق المرافقة، فأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال: كنت ردقًا لابن مسعود، فصحبنا دهقان^(٢)، فلما انتشعبت له الطريق: أخذ فيها، فأتبعه عبد الله بصره، فقال: السلام عليكم. فقلت: ألسن تكره أن يبدؤوا بالسلام؟ قال: نعم، ولكن حق الصحبة.

وبه قال الطبري^(٣)).

ولخص الأوزاعي خلاف الفقهاء في ذلك، فقال فيما نقله ابن حجر عنه: (إن سلمت فقد سلم الصالحون، وإن تركت فقد تركوا)^(٤). إشارة إلى قوة الخلاف في ذلك.

وسئل القابسي عن رجل بجواره يهودي قد ربي معهم، فربما جاءوه في حاجة أو عرضت له إليهم حاجة، وربما مشى في طريق ملاصقة لهم، فيجرى بينهم حديث وابتسام

(١) فتح الباري ١٣/٣٧٩.

(٢) أي: فارسي له منزلة في قومه وبقي على دين المجوسية.

(٣) فتح الباري ١٣/٣٧٩.

(٤) فتح الباري ١٣/٢٨٣.

وكلام لين، وهذا الرجل يقول: الله عالم بُبغضى لليهود، ولكن طبعى لين. أترأه من هذا في حرج أم لا؟ وما يرد عليه إذا سلموا عليه؟ أفنتنا -رحمك الله-.

فأجاب: (إذا كنت تسأل لنفسك، فلا تخاط من على خلاف دينك، فهو أسلم لك.

أما جارك من أهل الذمة فيستقصيك حاجة لا مائم فيها فتقصيها له: فلا بأس، أما لين قولك له إن خاطبك، فإن لم يكن فيه تعظيم له ولا تشریف ولا يغبطه في دينه فلا بأس إذا ابتليت به. وأما إن سلم عليك فالرد عليه أن تقول: وعليك، ولا تزدد. وأما سؤاله عن حاله وحال من عنده ما لك فيه فائدة، وما عليك منه إن أنت لم تكثر ولم تفرط فيه، ولكن بقدر ما يدعو إلى حق الجوار، والله يعلم المفسد من المصلح، والله ولى التوفيق^(١).

وليس هذا من تسهيل أمر الاختلاط باليهود على ما هم عليه اليوم، كما قد يتوهم المستعجل، فإنهم في هذا العصر أهل عدوان ومفاسد، وإذا كانت آداب الشرع تأمرنا بهجر المسلم إذا كان فاسقًا والإغلاظ له إذا أصر على المعاصي والأذى، فإن هجر النصراني أو اليهودي حين تلبسه بالسوء أكد وأولى، وهذه الفتوى إنما تطبق تجاه من يسكننا وهو من أهل الستر والمسألة والاحترام لديننا ولنا، أو تُطبق حين إقامتنا في بلاد النصراني، فإن تعاملنا يجب أن يكون معهم بالمعروف، وما يؤثر من قصص عن أئمة السلف والفقهاء من حسن العلاقة بجيرانهم من أهل الذمة كثير مشهور، بل فيه مبالغة منهم، كالمرؤى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وعن أبي حنيفة مثلاً.

✽ والتهاذى معه:

فقى "فتح البارى" عن ابن عبد البر: (جواز الهدية للكافر ولو كان حريًا)^(٢).

وقبل النبى ﷺ هدية من ملك دومة الذى كان يسمى "أكندر دومة"، وكان نصرانيًا، وقبل الهدية كذلك من مشرك، وكذلك العكس^(٣).

(١) المعيار العرب ١١/٣٠١.

(٢) الفتح ١٢/٤١٨.

(٣) فتح البارى ٥/٢٧٤، ٢٧٥.

* وأن عيادته عند المرض جائزة:

كما أخرج البخاري في "باب عيادة المشرك": "أن غلاماً ليهود كان يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأناه النبي ﷺ يعوده، فقال: أسلم، فأسلم".

قال ابن حجر: (قال ابن بطال: إنما تُشرع عيادته إذا رُجى أن يجيب الدخول في الإسلام، فأما إذا لم يطمع في ذلك: فلا. انتهى).

والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقصد بعيادته مصلحة أخرى. قال الماوردي: (عيادة الذمي جائزة، والقرية موقوفة على نوع حرمة تقترب بها، من جوار أو قرابة)^(١).

* ويجوز تعليم الكافر القرآن:

(وهذه المسألة مما اختلف فيها السلف، فمنع مالك من تعليم الكافر القرآن، وخصص أبو حنيفة، واختلف قول الشافعي، والذي يظهر أن الراجح: التفصيل بين ما يرجى منه الرغبة في الدين والدخول فيه، مع الأمن منه أن يتسلط بذلك إلى الطعن فيه، وبين من يتحقق أن ذلك لا ينجع فيه أو يظن أنه يتوصل بذلك إلى الطعن في الدين، والله أعلم، ويفرق أيضًا بين القليل منه والكثير)^(٢).

قال:

(وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فأجازه، وبين الكثير فمنعه، ويؤيده قصة هرقل، حيث كتب إليه النبي ﷺ بعض الآيات)^(٣).

وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة إليهم بمثل ذلك).

* والراجح جواز دخول الكفار المساجد:

ففي تفسير آية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

(١) فتح الباري ١٢/٢٢٣.

(٢) الفتح ٦/٤٤٨.

(٣) الفتح ٦/٤٧٤.

قال الرازي: (قال الشافعي رحمه الله): الكفار يمتنعون من المسجد الحرام خاصة. وعند مالك: يمتنعون من كل المساجد. وعند أبي حنيفة رحمته الله: لا يمتنعون من المسجد الحرام ولا من سائر المساجد).

والآية بمنطوقها تبطل قول أبي حنيفة رحمته الله، وبمفهومها تبطل قول مالك. أو نقول: (الأصل عدم المنع، وخالفناه في المسجد الحرام لهذا النص الصريح القاطع، فوجب أن يبقى في غيره على وفق الأصل)^(١).

❖ ومنع الفقهاء من بناء الكافر المسجد، ولكنني أرى جواز ذلك أحياناً:

(وسئل أبو عمران القطان عن يهودي حبس داراً على مسجد بقرطبة؟

فأجاب: لا يجوز، وخرج ذلك من المدونة في كتاب الجهاد حين ذكر عن النبي ﷺ: "إنا لا نستعين بمشرك")^(٢).

وأرى الأمر فيه نسبية، فإن هذا اليهودي كأنه أراد أن يتقرب إلى المسلمين بهذا، أو يخاف من ظلم متوقع فيحمي نفسه بذلك، وأرى أن الأصل هو المنع، للمعنى العبادي في المسجد، ولكن ربما يكون من تأليف القلوب في الغرب اليوم أن نقبل من النصراري هديتهم لمساجدنا ومراكزنا أو أوقفهم لها إذا لم تدلنا فراستنا على سوء قصد منهم أو نية تدخل في شئوننا الداخلية في ذلك المركز المعان.

وأما اليهود فالمنع أغلظ، للحرب القائمة معهم وضرورة توكيدها بالمفاصلة التامة، وتطرت في فصل سابق إلى فتوى علماء رابطة العالم الإسلامي بجواز بناء المساجد بأموال الربا الحرام، ونية ولي عهد بريطانيا أن يبنى مسجداً من أرباح اليانصيب، وأرى القياس على منطق تلك الفتوى يمكن اطراده لتجوز بناء الحكومات الكافرة المساجد، لا الأفراد، ما لم يكن فعل الحكومات مقدمة لطلب بناء كنائس بالمقابل في ديار المسلمين. وعندى أن الجمعيات الخيرية الإسلامية في أوروبا وأمريكا إذا جمعت أموالاً خيرية صغيرة من كثرة من النصراري فإنه يجوز بناء المساجد بها، لأن علة "المنة" منتفية هنا؛ إذ تكون المنة من

(١) تفسيره ١٦/٢٢.

(٢) للعيار المغرب ٦٥/٧.

شخص واحد يبنى المسجد ويظهر اسمه، وهنا لا سبيل إلى ذلك، وبخاصة إذا اختلط جمع الجمعيات من المسلمين المهاجرين والنصارى معاً، وهذا هو الحاصل في الحقيقة.

وفي تفسير آية: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ ﴾ [التوبة].

قال الرازي: (إقدامه - أي: المشرك - على مرمة المسجد يجرى مجرى الإنعام على المسلمين، ولا يجوز أن يصير الكافر صاحب المنة على المسلمين).

ونقل عن الواحدى أنه قال: (دلت الآية على أن الكفار ممنوعون من عمارة مسجد من مساجد المسلمين، ولو أوصى بها: لم تُقبل وصيته، ويمنع عن دخول المساجد، وإن دخل بغير إذن مسلم استحق التعزير، وإن دخل بإذن: لم يعزر).

لكن استدرك الرازي فقال: (والأولى تعظيم المساجد، ومنعهم منها، وقد أنزل رسول الله ﷺ وفد ثقيف في المسجد وهم كفار، وشد ثمامة بن أثال الحنفي في سارية من سواري المسجد - وهو كافر)^(١).

لكن كل هذا إذا كان في ديار المسلمين، أما في ديار الكفار، فإن أراد الكفار أو حكومتهم بناء مسجد فأرى أن يقبل ذلك منهم، تشجيعاً لهم على منح الحقوق للمسلمين وعلى حسن التعامل مع المسلمين في أمور أخرى، وقد يبنى الحاكم الكافر مسجداً للأقلية الإسلامية لأغراض انتخابية ولتأييده سياسياً، فنقبل منه ذلك.

أما ما يكون من الاضطراب لزيارة غير المسلمين المساجد بدافع التفارب، أو تسكين ثائرة النفوس عند الفتن، فالأولى جواز ذلك قياساً على إنزال وفد ثقيف المسجد، وقد تبدو أسباب أخرى لمثل هذه الزيارات؛ إذ الحياة معقدة ولا يمكن حصر الأسباب، فنقول: إن الأصل هو جواز دخول الكافر المسجد لمصلحة من المصالح التي تتعلق بالمسلمين، بل لمصالح أهل الذمة أنفسهم أيضاً وإجراء حقوقهم التي تكفل بها الشرع، وفي المسألة أحوال نسبية واضحة، وتعلق بموازين وقواعد شرعية عديدة، ولذلك تكون

من فقه الحال، ويفتني بها بكل حادثة على حدة، ويزداد التساهل إذا كان المسلمون أقلية في بلد كافر، والله أعلم.

✽ وأجاز الفقهاء صلاة المسلم في الكنيسة:

قال القرطبي: (وقد أجمع العلماء على أن كل من صلى في كنيسة أو بيعة على موضع طاهر: أن صلاته ماضية جائزة. وقد ذكر البخاري أن ابن عباس كان يصلي في البيعة إذا لم يكن فيها تمثيل^(١)).

لذلك اعترض القرطبي على من قاس حكم الصلاة في الكنيسة على الصلاة في مسجد الضرار؛ لأنها بنيت على شر، فقال: هذا لا يلزم؛ لأن الكنيسة لم يقصد بنائها الضرر بالغير، وإن كان أصل بنائها على شر، وإنما اتخذ النصارى الكنيسة واليهود البيعة موضعاً يتعبدون فيه بزعمهم، كالمسجد لنا، فافترقا).

✽ ولنا في مسلك ابن تيمية سلف وهو قدوة لنا.

قال ابن تيمية عن حوادث ٦٩٩ هـ: (وقد عرف النصارى كلهم أتى لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى، وأطلقهم غازان وقطلو شاه: خاطبت مولاى فيهم، فسمح بإطلاق المسلمين).

قال لى: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس، فهؤلاء لا يطلقون!

فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى، الذين هم أهل ذمتنا، فإننا نفتنكهم ولا ندع أسيراً، لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة.

وأطلقنا من أهل النصارى من شاء الله، فهذا علمنا وإحساننا، والجزاء على الله^(٢).

وهذا لا يمنع من عقوبة من تسبب في أذية المسلمين منهم، كجاسوس أو مقاتل مع العدو، ولكن عامة أهل الدين الآخر يجب أن تعاملهم بالعدل والرفق وأن تقوم بمصالحهم.

فكل هذه التصرفات تجتمع لتؤيد جعل التعامل الحسن مع الكافر هو الأصل، ويكون

(١) تفسيره ١٦٢/٨.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦١٧/٢٨.

الاستثناء بمقدار ما يبدى من كيد وعداوة للمسلمين وليس هناك استثناء عام إلا في عدم سكنى غير المسلمين جزيرة العرب.

لكن لفهم هذا الحكم ينبغي أن نحدد ما يكون من جزيرة العرب؛ إذ ليست كلها ممنوعة.

قال ابن حجر: (سميت جزيرة العرب لإحاطة البحار بها، يعنى بحر الهند وبحر القلزم وبحر فارس وبحر الحبشة، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم، لكن الذى يمنع المشركون من سكنه منها: الحجاز خاصة، وهو مكة والمدينة واليامة وما والاها، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم "جزيرة العرب" لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يمنعون منها، مع أنها من جملة جزيرة العرب. هذا مذهب الجمهور^(١)).

(وعن الحنفية: يجوز مطلقاً إلا المسجد، وعن مالك: يجوز دخولهم الحرم للتجارة، وقال الشافعى: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين خاصة)^(٢).

وأراه أخطأ بقوله: "اليامة"، إنما هى تهامة، وهى أرض الطائف وما حولها جنوباً إلى عسير.

وفترض فى المفتى المعاصر ألا يأسر نفسه إلى هذه النصوص فقط، ويحصر نفسه فى دائرة اجتهاد ابن حجر والقرطبي، وإنما عليه أن يرتاد رأياً جديداً يناسب المعطيات الحالية والواقع، وأن يجتهد كما اجتهد الأوائل، ويرجع إلى جميع ما فى هذا الكتاب من قواعد القياس، والقياس على القياس، وأحكام الضرورات والمصالح وتعارض المقاسد والنسبية والوسطية والاحتياط، فقد تبدلت الحقائق وأعراف الأمم، وأنتجت التطورات الحضارية والمدنية دساتير وقوانين أقرب إلى العدل وتضمن حقوق الإنسان يمكن أن يتمتع بها المسلم المهاجر فى بلاد الكفر، بينما اقتضت الخطط السياسية لهذه الدول الكافرة تمكين الظالمين والفاستقين من أن يحكموا العالم الإسلامى، وبخاصة ما جاور فلسطين، من أجل الإبقاء على الاحتلال اليهودى لها وكبت الروح الجهادية.

(١) شرح السير الكبير ١٥٤١/٤ وما بعدها.

(٢) فتح البارى ٥١١/٦.

❖ الركن الثامن: الزنا حرام في دار الكفر كحرمته في دار الإسلام:

قال ابن العربي: (توهم قوم أن ابن الماجشون لما قال: إن من زنا في دار الحرب بحرية لم يُحَدِّ: أن ذلك حلال.

وهو جهل بأصول الشريعة وما أخذ الأدلة.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ جَدِيدٌ ﴿٢٩﴾ إِلَّا عَلَيْهِمْ جُنُودٌ أَوْ مَلَائِكَةٌ يُنْزِلُهَا﴾

[المعارج].

فلا يباح الوطء إلا بهذين الوجهين، ولكن أبا حنيفة يرى أن دار الحرب لا حد فيها، ونازع بذلك ابن الماجشون معه. فأما التحريم فهو متفق عليه، فلا تستزلنكم الغفلة في تلك المسألة^(١).

❖ الركن التاسع: رجحان حرمة التعامل بالربا في دار الحرب:

لا اجتماع مالك والشافعي وأحمد بن حنبل على تحريمه، وانفرد أبو حنيفة بتجويزه، اعتماداً على حديث ضعيف، وبعموم يزعمه في حل مال الكافر، وقد علمنا أنفاً وجوب صون مال الكافر حتى في دار الحرب إذا دخل المسلم بأمان، وبذلك يبطل استشهاد أبي حنيفة بالعموم الذي يزعمه، لكنني مع ذلك قلت برجحان الحرمة لمحل الخلاف.

قال ابن العربي: (إن عامل مسلم كافراً ربياً، فلا يخلو أن يكون في دار الحرب أو دار الإسلام.

فإن كان في دار إسلام: لم يجوز.

وإن كان في دار الحرب: جاز عند أبي حنيفة وعند عبد الملك من أصحابنا.

وقال مالك والشافعي: لا يجوز.

وتعلق أبو حنيفة بأن ماله حلال، فبأى وجه أخذ: جاز.

فأما إذا أعطى من نفسه الأمان ودخل دارهم فقد تعين عليه أن يفى بالأمان.

عهدهم، ولا يتعرض لما لهم، ولا شيء من أمرهم، فإن جوز القوم الربا فالشرع لا يجوز^(١).

وكان من إغراب الشيخ سعيد حوى رحمته الله أنه أفتى بجواز ذلك، ألباه إلى ذلك التقليد المحض، لولعه بالانتساب إلى الأحناف.

ونقل القرافي عن مالك أنه قال: (وأكره معاملة المسلم بأرض الحرب للحربي بالربا، وجوز أبو حنيفة الربا مع الحربي، للأثر القائل: "لا ربا بين مسلم وحربي، لا ربا إلا بين المسلمين"، والحربي ليس بمسلم.

ووافقنا الشافعي وابن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، أن الربا مفسدة في نفسه، فيمنع من الجميع، ولأنهم مخاطبون بفروع الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وعموم نصوص الكتاب والسنة يتناول الحربي^(٢).

وأنا أهيب بالداعية أن يربأ بنفسه عن اتباع السقطات وثغرات الخلاف.

✽ الركن العاشر: نحافظ على المال الإسلامي أن يحتكر التعامل فيه كفار من خارج دار الإسلام أو أهل الذمة في دارنا:

فإن الإحسان لهم، والتعفف عن العدوان على أموالهم: لا يعنى أبداً تمكينهم من أن يستبدوا بالمال ويهيمنوا على اقتصاد البلاد الإسلامية؛ إذ المال عصب الحياة والتحرك السياسي والممارسة الجهادية، والمستبد بالسوق والصناعة والزراعة يستبد عما قريب بالقرار السياسي، وهذا موضوع واسع لا يمكن تفهيمه بكامله هنا، وإنما نرصد له دراسات مستقلة، وقد أثبتنا على المهم من حيثياته في فصل "التربية بإجاءات الصناعة" في كتاب "منهجية التربية الدعوية" وفي فصل النظرية العامة في المال في هذا الكتاب، وحسبنا أن نشير هنا إلى المعنى المجمل، مع الانتباه إلى أن مثل هذا الموضوع لا تحكمه النصوص الشرعية فقط، وإنما موازين حركة الحياة أيضاً ومسح آثار المال وقوته وكونه وسيلة لتنفيذ أنواع الأداء السياسي والضغط والاحتياطات الأمنية والتطوير وتأسيس المنابر

(١) أحكام القرآن ١/٥١٦.

(٢) الفروق ٣/٢٠٧.

الإعلامية، كما أن الإفتاء الشرعى فيه لا يقتصر على اجتهادات الفقهاء الأولين، وإنما يتيح الموازين المصلحية مجالاً لرؤى جديدة تتناسب مع حقائق الصراع الاقتصادى الحاضر، وهذا أحد المواطن المهمة التى تتحكم فيها قواعد وموازين حركة الحياة فى الإفتاء والاجتهاد، مما ذكرناه فى قسم المنهجية من هذا الكتاب.

✽ قال القرافى: (أما مالك رحمه الله فرجع معاملة المسلمين وقال: أكره الصيرق من صيرافة أهل الذمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] ^(١).

✽ وسُئِل بعض علماء المغرب: هل يجوز السفر إلى صقلية؟

فقال: (إذا كانت أحكام الكفر جارية على من دخلها من المسلمين فإن السفر إليها لا يجوز، وقد كان قديماً أمر السلطان بجمع أهل الفتوى عندنا وسألنا عن السفر إليها، ووقع ذلك فى اضطراب لأجل ضرورة الناس إلى الأقوات، فقلت لجماعة المفتين رحمة الله على جميعهم:

الذى أراه: أن السفر إليها إذا كانت أحكام الكفر جارية على من دخل إليها: لا يجوز ولا عذر بالحاجة إلى القوت. والدليل على هذا قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خَفَضْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

[التوبة: ٢٨].

فنبه تعالى على أن حرمة المسجد الحرام يجب أن يصاب عن ابتذال الكفار ونجاستهم، وأن صيانة هذه الحرمة لا يرخص فى تركها للحاجة إليهم فى حمل الطعام وجلبه إلى مكة، وكذلك حرمة المسلم: لا تفتك بالحاجة إلى الطعام، فإن الله سبحانه وتعالى يغنيه من فضله إن شاء.

فاستحسن الجماعة هذا الاستنباط، وسألنى بعضهم عنه: هل وقفت عليه أو هو مما اخترعته؟

فأعلمته أنى لم أقف عليه، فاستحسن ذلك وعجب منه.

ثم لما رأيت ما كان حدث في أول المجلس من الاضطراب فَحَثْتُ فَيَحًا^(١). إلى شيخنا وإمامنا أجمعين عبد الحميد الصائغ، وقد كان انزوى وانقطع عن الفتوى لما هرم، فأتى جوابه بمثل ما أفئيت به وأن ذلك لا يجوز. واعتل بعلّة أخرى لم نذكرها. فقال: إنا إذا سافرنا إليهم غلت من عندهم الأقوات، وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة يقوون بها على محاربة المسلمين وغزو بلادهم.

وكذا كان الأمر في أيامه: يتقوون بما يصل إليهم من الأموال على أمور تعود بضرر على المسلمين^(٢).

وهذه من الأقوال المهمة التي فيها تنبيه إلى وجوب وضع "خطة أمن غذائي" للأمة الإسلامية دون الاعتماد على الشراء من الكفار؛ إذ أتى هذا الفقه عبر استطراده إلى ذكر قاعدة عامة في كلمتين، وذلك قوله:

(حرمة المسلم لا تفتك بالحاجة إلى الطعام، فإن الله يغنيه من فضله إن شاء).

فهذا كلام راق في أوج الصواب، ويدل على وعي، وينطوى فيه فقه عظيم مهم؛ إذ بعد ألف سنة من هذا القول: فتكت حرمة المصري بحنطة تأتي بها البواخر الأمريكية وتقف غير بعيد عن ميناء الإسكندرية، ولن تفرغ حولتها إلا بعد إيقاع تنازلات سياسية عبر "الضغط الحنطوي".

ثم انظر التحليل الواعي من عبد الحميد الصائغ في قوله:

إنا إذا سافرنا إليهم غلت من عندهم الأقوات، وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة يقوون بها على محاربة المسلمين وغزو بلادهم..

وهذا يصلح أن يكون إيجازًا للحقيقة المعركة الاقتصادية العالمية المعاصرة.

حروب ضد أمة الإسلام تدار بأموال بنى الإسلام.

مئات المليارات تذهب إلى أمريكا مقابل حفنات حنطة، يتم تصنيع أحدث الأسلحة

(١) أى: ذكرته بتوسع.

(٢) المعيار المغرب للنشر ريس ٣١٧/٦.

التكنولوجية بها؛ لتجرب في العراق وغيره، وهذا السودان يملك أرضاً وأوفر الماء، ويمكنه أن ينتج حبوباً تسد جوع كل أمة الإسلام بمليار لإقامة سد على النيل ومليار لاستصلاح الأرض، لكن أكثر دول أمة الإسلام يوحى لها أن تحاصر السودان، وأن تضع فرصة الانتفاع من هذه المعطيات الفريدة، من أجل أن يستمر قطار البواخر، من أجل أن تمول الحروب ويسند جون قرنق وأفورقي وأمثالهم، فيستمر المسلسل الذي هو أحد أكبر محركات الحياة اليوم.

ومن أعجب العجب أن يكون بعض أهل الغفلة والبلادة وانكاس المفاهيم حلقة في هذا المسلسل، ويتعبدون الله به، ويفعلونه بزعم الورع والتقوى.

فمن هذا الورع الهدام الساذج ذهاب بعض المسلمين إلى التعامل مع بعض الشركات الأجنبية التي يملكها النصارى واليهود، بحجة أن الربا قد شاع في بلاد المسلمين، وهو حرام عليهم، بينما الذمي والحربي والأجنبي لم يحرم عليهم، في قول لبعض الفقهاء، حتى شاع أن البعض أفتى بوجوب السفر مع شركات الطيران العالمية وتحريم ذلك مع شركات العالم الإسلامي.

وفي هذا السلوك دليل على أن هؤلاء لم يفهموا قصة حركة الحياة بعد، ولا يعرفون معنى الاقتصاد والمال وأثرهما في قوة الأمة وبنائها الحضارى.

وكنت أعجب، وظننت أنهم ينتطعون، فإذا هم من المقلدين، يقلدون فقيهاً قديماً اسمه اللخمي أبعد سذاجة منهم، ذكره القرافي، وأنه لا يرى الربا حراماً على غير المسلم، وأن ملك المسلم لا يثبت على ما اكتسبه من ربا إن تاب ويثبت ملك غير المسلم.

قال القرافي:

(ولذلك اعتمد جماعة من المتورعين على معاملة أهل الكفر أكثر، ملاحظة لذين الوجهين) ^(١).

وكم في فهم المسلمين من مثل هذا الفهم الأعوج مع الأسف! مع أن الربا قد حرمه

الله على أهل الكتاب أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١].
فهم وعصاة المسلمين في ذلك سواء.

ويكاد المرء لا يصدق بوجود استنباط تائه إلى هذا الحد، أو أن يكون التنطع وتوهم التقوى إلى هذا الدرك الأسفل، لكنه مروي، بل شاهدناه عيانًا.

مع أن الحكم الشرعي معاكس، ويبيح لنا مزاحمة الكافر في تجارته والسوم على سومه؛ لعلو الإيذان على الكفر.

قال ابن رجب: (المسلم يباح له مزاحمة الكافر فيما ثبت له فيه حق رغبة، وإبطال حقه منه بعد سبقه إليه، بالخطبة على خطبته، والسوم على سومه، كما نص عليه أحمد بن حنبل^(١)).

* وتتفرع عن هذه القضية قضية أخرى في مدى حدود العمل المهنى الجائز لمهاجر مسلم إلى أرض الكفر، أو لمسلم يشتغل لدمى، فخلال استطراد الفقهاء في بيان جواز استتجار المسلم الكافر، قال ابن بطلال: (وإنما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك؛ لما فيه من إذلال المسلم)^(٢).

وقد تأملت في هذا المنع طويلاً، واقتنعت بأن الأمر من المباح الجائز الآن؛ لما في الحياة الغربية الديمقراطية من حفظ الحقوق والمساواة، وتتنفى الكراهة جداً إذا كان المسلم متجنساً بإحدى الجنسيات الغربية، لكن رأيت بعض المهاجرين يميزون إذلال أنفسهم في صورة قبولهم للأعمال الدنيئة في بلاد الغرب، كعمال نظافة يجمعون أوساخ المشركين لقاء حفنة دولارات، أو غسل الصحون في المطاعم، في قصص مشهورة، وأميل في هذه الحالة إلى إجراء فتوى ابن بطلال المانعة، وضرورة الميل بهم إلى حياة العز المناسبة مع مكانة الإيمان، إلا لضرورة شديدة أو أحوال سياسية وأمنية تستدعي ذلك، ولست أعد تحسين المستوى المعيشي ضرورة، بل الصبر على الفقر في بلادنا الإسلامية أصوب، والله أعلم.

ويشهد لي باب آخر عقده البخاري لاحقاً، عنوانه: (هل يؤاجر الرجل نفسه من

(١) القواعد لابن رجب ٤٤٦.

(٢) فتح الباري ٣٤٩/٥.

مشارك في أرض الحرب؟)، وأورد فيه خبر خباب بن الأرت رضي الله عنه، وأنه كان قينًا للعاص ابن وائل الكافر.

قال ابن حجر: (وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب، واطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره. ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن الجواز مقيدًا بالضرورة، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومتابذتهم، وقبل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه).

وقال المهلب: (كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة، بشرطين:

أحدهما: أن يكون عمله فيها يحل للمسلم فعله.

والآخر: أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين).

وقال ابن المنير: (استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائثهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة، ولا يعد ذلك من الذلة، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له) ^(١).

وعلى علة منع إذلال النفس هذه يمكن أن يدور قياس واسع يجيب على أحوال مشابهة أخرى يتعرض لها المهاجرون، وكل امرئ فقيه نفسه، وأنا أرى أن هذه المعضلة لا يناسبها إفتاء بتوجه إلى الأفراد بوصيهم بالتعفف عن إسناد اقتصاد يسيطر عليه أهل الذمة في أكثر من قطر إسلامي، بل العدل أيضًا يقتضي ألا نخرجهم إلى حرج في معاشهم، وإنما حل القضية يكون بتخطيط حكومي بعيد المدى بنظر إستراتيجي لتحويل ملكية الاقتصاد إلى اليد الإسلامية تدريجيًا، ويمكن أن يكون التخطيط الدعوى عاملاً مساعدًا لهذه الخطوة إذا استوعبت الحكومات إمكانية الدعوة في أن تكون شريكًا في ذلك، ولكن أنى يكون هذا والحكومات كلها تجد في الإسلام عنصر فضح لظلمها أو عجزها؟

نقض الهدنة

وفي اللغة يقال: خفروا إذا عاهدوا، وأخفروا: إذا نقضوا العهد.

❖ الركن الحادي عشر: لا يجوز للمسلمين نقض معاهدة موادة إلا بشروط التنبذ إلى الكفار على سواء.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾

[الأنفال: ٥٨].

قال ابن حجر: (أى: اطرح إليهم عهدهم. وذلك بأن يرسل إليهم من يعلمهم بأن العهد انتقض).

قال ابن عباس: أى: على مثل، وقيل: على عدل.

وقيل: أعلمهم أنك قد حاربتهم حتى يصيروا مثلك في العلم بذلك.

وقال الأزهرى: المعنى: إذا عاهدت قوماً فخشيت منهم النقض فلا توقع بهم بمجرد ذلك حتى تعلمهم^(١).

وقال السرخسى: (أى: على سواء منكم ومنهم في العلم، للتححرر عن الغدر. وذلك: لا بأس به عند الحاجة)^(٢).

(فعلما أنه لا يحل قتالهم قبل النبد وقبل أن يعلموا؛ ليعودوا إلى ما كانوا عليه من التحصن، وكان ذلك للتححرر عن الغدر)^(٣).

ويتصدى هنا ابن العربى لإزالة شبهة عارضة، وذلك (إن قيل: كيف يجوز نقض العهد مع خوف الخيانة، والخوف ظن لا يقين معه، فكيف يسقط يقين العهد بظن الخيانة؟).

قال: (فعنه جوابان:

أحدهما: أن الخوف هاهنا بمعنى اليقين، كما يأتى الرجاء بمعنى العلم، كقوله: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح].

الثانى: أنه إذا ظهرت آثار الخيانة وثبتت دلائلها: وجب نبذ العهد؛ لئلا يوقع التهادى عليه في الهلكة، وجاز إسقاط اليقين هاهنا بالظن للضرورة، وإذا كان العهد قد وقع فهذا شرط عادة وإن لم يصرح به لفظاً)^(٤).

(١) فتح البارى ٦/٣٢٢.

(٢) شرح السير الكبير للسرخسى ١/٣٩.

(٣) المبسوط ١٠/٨٧.

(٤) أحكام القرآن ٢/٨٧١.

وذلك فيما أرى لأن السياسة تقتضى الحزم أحياناً، كما أخرج البخارى وأبو داود الطيالسى في مسنده وأحمد وابن ماجه قول النبى ﷺ: "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين".

قال ابن حجر: (قيل: المراد بالمؤمن فى هذا الحديث الكامل، الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر مما سيقع).

قال: (ويؤيده حديث: "احترسوا من الناس بسوء الظن" وهو حديث ضعيف، لكنه يصح من قول التابعى الكبير مطرف بن عبد الله بن الشخير)^(١).

وهكذا يتأرجح الأمر بين النقص والالتزام، وعامل الترجيح هو شهادة الواقع والقرائن، فالأصل الوفاء، والنبد احتياط، وهذا ما يشير إليه حديث الترمذى وأبى داود أنه: كان بين معاوية والروم عهد، وكان يسير نحو بلادهم ليقرب حتى إذا انقضى العهد غزاهم، فجاءه رجل على فرس أو برذون وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر: وفاء لا غدور. فنظروا فإذا هو عمرو بن عبسة رضي الله عنه، فأرسل إليه معاوية فسأله فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من كان بينه وبين قومه عهد فلا يشدّ عقدة ولا يحلها حتى ينقضى أمرها، أو ينبذ إليهم على سواء" فرجع معاوية بالناس^(٢).

قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح).

بل شدد ابن تيمية ونفى النقص بخوف الخيانة، وذكر أنه القول الأرجح وبين أن: (الهدنة يجوز عقدها مطلقاً ومؤقتاً، والمؤقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو، ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة فى أظهر قولى العلماء، وأما المطلق فهو جائز يعمل الإمام فيه بالمصلحة)^(٣).

وذهب فقهاء آخرون إلى تحقيق المثاليات الإسلامية عالية المستوى، وصانوا الإفتاء على أن ينزل من درجته السامية، فشددوا على وجوب الوفاء بالعهود والأحلاف وعدم الغدر، حتى إنهم ذهبوا إلى عدم القتال مع الإمام الغادر.

(١) فتح البارى ١٣/ ١٤٧.

(٢) نقلاً عن تفسير القرطبي ٨/ ٢٢.

(٣) الاختيارات العلمية ١٨٨.

فقد أورد القرطبي في حديث مسلم: "لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة".

ثم قال: (قال علماءنا رحمة الله عليهم: إنما كان الغدر في حق الإمام أعظم وأفحش منه في غيره لما في ذلك من المفسدة، فإنهم إذا غدروا وعلم ذلك منهم ولم ينبذوا العهد: لم يأمنهم العدو على عهد ولا صلح، فتشتد شوكته ويعظم ضرره، ويكون ذلك منفراً عن الدخول في الدين، وموجباً لدم أئمة المسلمين).

فأما إذا لم يكن للعدو عهد فينبغي أن يتحيل عليه بكل حيلة، وتُدار عليه كل خديعة، وعليه يحمل قوله ﷺ: "الحرب خدعة".

وقد اختلف العلماء: هل يجاهد مع الإمام الغادر؟ على قولين:

فذهب أكثرهم إلى أنه لا يقاتل معه، بخلاف الحائث والفاسق، وذهب بعضهم إلى الجهاد معه. والقولان في مذهبا^(١).

والقياس وارد هنا، فيجب على قيادة الدعوة أن تراعى سمعة الدعوة الإسلامية إذا دخلت في عقد، فلا يجوز الغدر تشبهاً بما تفعله الأحزاب غير الإسلامية والحكومات؛ لأننا نرجو ما لا يرجون، ونريد أن نعظ الناس بسياستنا كما تعظمهم ألسنتنا، لعل عفافنا وسُمونا يأسرهم إلينا طواعية فيؤمنون.

لكن هل يعصى الداعية قيادة غدرت بعهد مع عدو قياساً على فتوى العلماء؟

الظاهر عندي جواز عصيانه وإعمال القياس، إلى أن تدل القيادة إلى اتباعها بحججها وتكون قناعة معظم الدعاة بذلك، فلا يجوز الشذوذ عندئذ، فإن أصر متعفف محتاط فإني أرى الإرخاء له وعدم رميه بالعصيان، لمكان التأول.

* وهناك جملة شروط وحشيات تضبط عملية النبذ.

* منها قول الشيباني: (ولو بدا للإمام بعد المودعة أن القتال خير، فبعث إلى ملكهم ينبذ إليهم، فقد صار ذلك نقضاً).

(ولكن لا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف مملكتهم حتى يمضي من الوقت مقدار ما يبعث الملك إلى ذلك الموضع من ينذرهم)^(١).

وهذه مبالغة في التعفف والتخلق بأخلاق النبلاء أهل الشرف، وكذلك الفقه الإسلامي دوماً في تميزه عن الفقه الوضعي.

* وعند ابن العربي أنه لا يجوز النبذ إذا كان المسلمون هم الذين طلبوا العهد، فقال: (عقد الصلح ليس بلازم للمسلمين، وإنما هو جائز، باتفاقهم أجمعين، إذ يجوز - من غير خلاف - للإمام أن يبعث لهم فيقول: نبذت إليكم عهدكم، فخذوا مني حذرکم. وهذا عندي إذا كانوا هم الذين طلبوه، فإن طلبه المسلمون لمدة: لم يجوز تركه قبلها إلا باتفاق)^(٢).

* وإذا نقض المعاهدة بعض الكفار وسكت البعض الآخر دون أن ينكروا عليهم أو يتقدموا بالاعتذار: كانوا كأنهم جميعاً من الناقضين^(٣).

ولكن نجد في تقارير الزركشي وتطبيقاته لقاعدة "التابع لا يفرد" قولاً حكاه عن الرافعي عن ابن كج: (أنه لو نقض السوقة العهد ولم يعلم الرئيس والأشراف، ففي انتقاض العهد وجهان: أحدهما المنع، كما لا اعتبار لعهدهم)^(٤).

وهذه المسألة كثيرة التصور في العلاقات الدعوية مع الأحزاب الأخرى، فإن الغوغاء من أتباع الأحزاب ربما خالفوا قاداتهم، فإن علمنا عدم رضا قاداتهم جزماً: التزمنا العهد.

* ولا يجوز عقد الهدنة إلا من الإمام أو نائبه؛ لأنه عقد مع جملة الكفار، وليس ذلك لغيره؛ إذ فيه افتيات على الإمام عند ذاك^(٥).

وإذا جاء لاحق لأمر قد عقد موادة فإن له (أن ينظر: هل السبب يقتضي ذلك فيقيه، أو لا يقتضيه فيبطله؟)^(٦).

(١) شرح السير الكبير ٥/ ١٦٩٧.

(٢) أحكام القرآن ٢/ ٨٧٦.

(٣) زاد المعاد ٢/ ١٦٩.

(٤) المنشور في القواعد ١/ ٢٣٤.

(٥) المغنى ٨/ ٤٦٢.

(٦) للقرافي في الأحكام ١٩٠.

* والمواذعة يمكن ألا تقتصر على وقف القتال، لتشمل السكوت عن إيذاء الكافر بما يزعمه من النقد والإعاقة لمسلكه والتهجم عليه، أو ما يسمى اليوم "بالحملات الإعلامية المضادة".

ودليل ذلك القياس على نص في صلح الحديبية من زيادات ابن إسحق، لفظه: وأن بيننا عيبة مكفوفة.

(أى: صدور منظوية على ما فيها، لا تبدى عداوة)^(١).

أو كما عبر ابن حجر: (أى أمرًا مطوياً في صدور سليمة، وهو إشارة إلى ترك المؤاخذه بما تقدم بينهم في أسباب الحرب وغيرها، والمحافظة على العهد الذى وقع بينهم)^(٢).

وهذا قياس مهم؛ إذ إن أكثر مهادنات الدعوة اليوم مع الأحزاب هى مهادنات إعلامية من هذا القبيل.

* الركن الثانى عشر: تجوز الهدنة لأربعة أشهر من دون ضرورة أو ضعف.

واستدل الفقهاء لذلك بالآيات الكرييات:

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾^(٣) [التوبة].

﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَعِذُّوهُمْ وَآخِضُوا لَهُمْ لَكُلٌّ مِرْصِدٌ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) [التوبة]. كذا فى "الأم" للشافعى^(٥)، والفراء الحنبلى^(٦).

* الركن الثالث عشر: لا يصح الصلح مع يهود والإقرار لهم بحقوقهم فيما احتلوا.

* الركن الرابع عشر: سلم المؤمنين واحدة، وحريهم واحدة، لا يصح التخلف والتجزىء:

(١) الروض الأنف للسهيلى ٢/ ٢٣٠.

(٢) الفتح ٦/ ٢٧٠.

(٣)، (٤) الأم ٤/ ١١، والأحكام السلطانية ٣٣.

فإن: الإسلام يوجب تحقيق مبدأ وحدة السياسة الخارجية، سلمًا أو حربًا في جميع دوله وأقطاره، ذلك ما قرره "الصحيفة" التي كانت أول دستور بل أول ميثاق دولي يضعه الرسول ﷺ في المدينة، إذ نص على أن "سلم المؤمنين" واحدة، لا يتفرد بها واحد دون سائر المؤمنين، وهذا يستلزم بالضرورة: أن تكون حرب المؤمنين واحدة أيضًا، وهو ما أكدته القرآن الكريم.

وتأسيسًا على هذا، لا يجوز أن تنفرد دولة من دول سائر دوله، بعقد معاهدة سلم مع العدو، ولا سيما إذا كان معتديًا ومستمر في عدوانه الذي يتمثل في اجتياز ديار الإسلام، واستيلائه على بعض أراضيه، لما في ذلك من إقراره على بغيه، والتسليم باستدامة قهره للمسلمين، وهذه هي "سلم الهوان" المحرمة شرعًا، وبالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهْشَوْا وَلَا تَهْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ولا يتفق هذا مع مقتضيات الإيمان الذي هو مناط العزة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١].

فذلك إذا طلبها العدو نفسه، وإيثارًا منه لحقن دمه، أو لعجزه عن مواصلة القتال، وبشرط أن يكون في الاستجابة إلى طلبه مصلحة للمسلمين، وألا ينطوى ذلك الطلب على دخل وسوء طوية من جانبه، فينبغي أن تُفسر النصوص بما لا يحرفها عن مواضعها، أو يناقض مراد الشارع منها.

أما تأكيد الإسلام على وجوب تحقيق وحدة السياسة الخارجية، فمرده: أن انقسامها مما يوهن من قوتهم، في ذات أنفسهم أولاً، فضلاً عن أن ذلك مدعاة إلى استصغار شأنهم في نظر عدوهم؛ لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنَزِعُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا بِغَالِبٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ولقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وهذا بإطلاق، فإذا كان توحيد الكلمة واجبًا في النطاق الداخلي للدولة، فهو على الصعيد الدولي أوجب، ولأنه تعالى جعل "الوحدة" مقصدًا شرعيًا، بل خصيصة من أهم خصائص هذه الأمة، بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]؛ لأنها مصدر من مصادر القوة والمنعة التي نحن مأمورون بإعدادها؛ صونًا للكيان الداخلي والخارجي، على السواء.

(هذا، ولا تجوز "السلم" في شرع الله مع قيام مناط فريضة الجهاد شرعاً، وتستمر فريضة الجهاد ما دام سببها قائماً، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وهذا ما فصلناه في الكتاب، من أن علاقة الإسلام بالعدو الغاصب المحتل علاقة عداء وحرب، ولا تتقلب علاقة سلم، حتى يندفع العدوان، وتزول آثاره، إذ الإسلام لا يرضى بالدنية قط، مصداقاً لما تلونا، من قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وإنما يميز "الهدنة" الموقوتة إلى أمد معقول؛ للضرورة، بحيث لا تتعطل معه فريضة الجهاد، ولا تتيح فرصة للعدو؛ ليعيد بناء قوته العسكرية والاقتصادية.

وكذلك الحكم بالنسبة للحرب، إذا أعلنت لقيام سببها، فلا يجوز لأي دولة من دول المسلمين أن تتعاس عن خوضها، لأن هذا خذلان محرم، بل يجب أن تشن ضد العدو، نفيراً عاماً^(١).

والأظهر من هذا في أمرهم أنهم أصحاب خيانة للعهد ذكره الله تعالى أكثر من مرة، وقصصهم في التاريخ كثيرة، فإذا كان نبذ العهد عند خوف الخيانة وتوقعها مشروعاً، فإن ترك التعاهد مع معروف بالخيانة والغدر أكثر تحقيقاً لمقصد الشرع.

لذلك كان الله لهم بالمرصاد على مدى التاريخ.

وأهم ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال القرطبي: (يريد اليهود، وكلما: ظرف، أى: كلما جمعوا وأعدوا شنت الله جمعهم).

وقيل: (إن اليهود لما أفسدوا وخالفوا كتاب الله التوراة: أرسل الله عليهم بختنصر، ثم أفسدوا فأرسل عليهم بطرس الرومي، ثم أفسدوا فأرسل عليهم المجوس، ثم أفسدوا فبعث عليهم المسلمين، فكانوا كلما استقام أمرهم شنتهم الله، فكلما أوقدوا ناراً، أى: أهاجوا شراً وأجمعوا أمرهم على حرب النبي ﷺ أطفاها الله وقهرهم ووهن أمرهم)^(٢).

وأثبت جمال حمدان أن قدر مصر هو معاداة اليهود، وبذلك حياتها واستمرارها، وهو من أظهر استنتاجاته في كتابه "مصر: عبقرية المكان"، وبسبب ذلك قيل: إنه مات قتيلًا، ولم يمت موتاً عادياً.

(١) للدرينى في خصائص التشريع الإسلامى ٧٧.

(٢) تفسيره ٢٥٩/٦.

واستعمال منطق الصريح يوصل أيضًا إلى استنتاج أن قدر العراق والشام وجزيرة العرب أن تعادي اليهود وتوحد سياستها مع التوجه المصري الذي عناه.

وفي الباب حجج وأسباب تداولناها ضمن الفتاوى التي اشتهرت قبل تسع سنين، وألحقها في آخر هذا الكتاب كنموذج للإفتاء السياسي الدعوى.

✽ الركن الخامس عشر: لا يجوز للمسلم أن يساعد على تصنيع السلاح لكافر أو باغ يمكن أن يحاربا به المسلمين:

قال الشيباني: (وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا ينبغي له أن يعمل لهم السلاح ولا التجافيف^(١)، ولا غير ذلك مما يتقوون به على المسلمين في الحرب)^(٢).

حتى لو هددوه بالقتل أو الضرب المتلف.

قال: (وإن أبى أن يفعل حتى يقتل، كان ذلك أفضل له).

قال السرخسي: (لأنه أظهر بفعله الصلابة في الدين، ومباشرة ما فيه غيظ المشركين، والتحرز عن اكتساب ما فيه إدخال الوهن على المسلمين، فيكون ذلك أعظم لثوابه، كما إذا تحرز عن إجراء كلمة الشرك على اللسان حتى يقتل).

بل كره له حتى استخراج معدن الحديد؛ لأنه أصل صنع السلاح.

كما ذكر أنه: (لا يجوز للمسلم أن يذهب ببضائع من سلاح أو حديد أو دواب يبيعها في أرض المشركين المحاربين)^(٣).

وفقه المغاربة يؤيد ذلك، فعند الونشريسي أن: (آلة الحرب وعدة الفرس وكل ما يستعان به على حرب المسلمين، لا تجوز التجارة في شيء من ذلك، ولا بيعه من أحد من المسلمين، وكذلك أهل الخلاف من الأعراب وغيرهم، فلا تجوز إعانتهم بكل ما يتقوون به على مفسدتهم)^(٤).

(١) التجفاف: آلة للحرب من حديد وغيره يلبسه الفرس والإنسان ليقيه في الحرب.

(٢) شرح السير ١٤٧٦/٤.

(٣) شرح السير ١٥٦٧/٤.

(٤) المعيار المغرب ٦٧/٦.

* الركن السادس عشر: موادة المسلم الباغي جائزة.

قال محمد بن الحسن الشيباني: (وأهل البغي من المسلمين، مثل: الخوارج وغيرهم، إذا طلبوا إلى المسلمين الموادة من أهل العدل حتى ينظروا في أمرهم، فلا بأس أن يوادعهم أهل العدل؛ لأنهم مسلمون فهم أولى بالموادة)^(١).

وقد وادعهم عمر بن عبد العزيز وجاء بهم لينأظرهم، فرجع كثير منهم إلى الجماعة.

(بل حتى إن طلب أهل الردة الموادة من المسلمين حتى ينظروا في أمرهم: فلا بأس للمسلمين أن يوادعوه؛ لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه قال: هلا حبستموه في بيت وطئتم عليه بابًا، واستبتموه ثلاثة أيام؟

فإذا ثبت في الواحد ثبت في الجماعة)^(٢).

وهذا يحصل في الحياة السياسية الحاضرة لو دخلنا في نزاع مع حزب كافر يشابه ما كانت الشيوعية عليه الأحزاب الشيوعية، فإن الهدنة معه جائزة، وليس بصواب ما عليه بعض الدعاة من مزايده على الفقه تخرجهم إلى الجزم بمنع ذلك.

وهذا الفقه يقود إلى ما هو أهم من ذلك وتقرير:

* الركن السابع عشر: السعي للإصلاح بين فئتين من المسلمين استدرجهم الشيطان إلى قتال، وإلى حملهم على التوادع.

وآية سورة الحجرات: ﴿فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] دليل واضح بتعليل جلي.

ويكون ذلك أيضًا فيما هو دون القتال، بدليل: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ

إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤].

* الركن الثامن عشر: ذمة المسلمين واحدة:

ونحتاج هذا الحكم في تأمين داعية فرد لكافر أو خارجي عند النزاع مع الأحزاب.

(١) شرح السير الكبير ٥/ ٢١٩٢.

(٢) شرح السير الكبير ٥/ ٢١٩٣.

و"ذمة المسلمين واحدة" هو نص حديث شريف أخرجه البخاري في باب "فضائل المدينة".

قال ابن حجر: أى: أمانهم صحيح، فإذا أَمَّنَ الكافرَ واحدٌ منهم: حرم على غيره التعرض له.

وللأمان شروط معروفة.

وقال البيضاوى: الذمة: العهد، سمي بهذا لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها، وقوله: يسعى بها - أى: فى الزيادة المشهورة، يسعى بها أدناهم - أى: يتولاها ويذهب ويحییء. والمعنى: أن ذمة المسلمين سواء، صدرت من واحد أو أكثر، شريف أو ضعیف، فإذا أَمَّنَ أحد من المسلمين كافراً وأعطاه ذمة: لم يكن لأحد نقضه، فيستوى فى ذلك: الرجل والمرأة، والحر والعبد؛ لأن المسلمين كنفس واحدة^(١).

أى أن للأخت عندنا أن تمنح الأمان.

قال البخاري: أمان النساء وجوارهن.

وأخرج فيه قول النبي ﷺ: "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ"، وهى بنت أبى طالب أخت عليّ.

قال ابن حجر: (قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة، إلا شيئاً ذكره عبد الملك - يعنى ابن الماجشون صاحب مالك - لا أحفظ ذلك عن غيره، قال: إن أمر الأمان إلى الإمام).

وفى قول النبي ﷺ: "يسعى بذمتهم أدناهم" دلالة على إغفال هذا القائل. انتهى.

وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال: هو إلى الإمام: إن أجازاه جاز، وإن رده رُد^(٢).

وقال الزركشى: (إشارة الناطق القادر على العبارة لغو، إلا فى صور...).

منها:

(١) فتح البارى ٤/١٠٣.

(٢) فتح البارى ٦/٣١٥.

(لو أشار مسلم إلى كافر فأنحاز من صف الكفار إلى صف المسلمين وقال: أردنا بالإشارة الأمان: كان أماناً؛ تغليلاً لحقن الدم)^(١).

الفقه العظيم في قصة أبي بصير

قد تداولنا من قبل قصة أبي بصير رضي الله عنه في فصل سابق، وقلت هناك: إن أبرع استنباط في فقه الدعوة تولعت به ما قد قيل استناداً إلى فعلته من أنه "يسع الفرد ما لا يسع الجماعة".

ومبحث الموادة يجبرنا على أن نعود إلى فقه القصة؛ إذ إنها تحوى:

* الركن التاسع عشر في نظرية الهدنة: القاضى بأن إمام المسلمين إذا دخل في موادة فإنه غير مؤاخذ بقتال يصدر من مسلم غير داخل في سلطانه، فرداً كان أو إماماً آخر، له دولته المستقلة عنه، وانعكاس المعنى يصح أيضاً، فإن المسلم المستقل أو الدولة المستقلة يسعها ما لا يسع الجماعة الدعوية إذا هادنت، أو دولة أخرى هادنت.

ففى القصة أنه لما "رد النبي ﷺ أبا بصير إلى الكفار ثم قتل حارسه العامري وهرب: قال أبو بصير رضي الله عنه للنبي ﷺ: قد والله، أوفى الله ذمتك".

قال ابن حجر:

(أى: فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا. زاد الأوزاعي عن الزهرى، فقال أبو بصير: يا رسول الله، عرفت أنى إن قدمت عليهم ففتنوني عن ديني، ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد.

وفيه أن للمسلم الذى يحىء من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طلب رده إذا شُرط لهم ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم ينكر على أبى بصير قتله العامري ولا أمر فيه بقود ولا دية)^(٢).

وفى الخبر أن النبي ﷺ قال يمدحه: "ويل أمته، مسعر حرب، لو كان له أحد"^(٣).

(١) المنشور فى القواعد ١/ ١٦٦.

(٢) فتح البارى ٥/ ٤١٢.

(٣) فتح البارى ٥/ ٣٩١.

قال ابن حجر:

(أى: ينصره ويعاضده ويناصره، وفي رواية الأوزاعي: لو كان له رجال، فلقتها أبو بصير فانطلق، وفيه إشارة إليه بالفرار لئلا يرده إلى المشركين، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به. قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم: يجوز التعريض بذلك لا التصريح، كما في القصة، والله أعلم^(١)).

وبذلك شرع هؤلاء الرجال الذين تمناهم الرسول ﷺ يهربون مع قريش ويلتحقون بأبى بصير في الجبال الساحلية التي تقع غرب موقعة بدر جنوب المدينة، حتى تشكلت منهم عصابة قوية تقطع الطريق على تجارة مكة مع الشام، فتأذت قريش من ذلك، فأسقطوا شرط إرجاع من يفر منهم من المسلمين إلى المدينة، فأراد أبو بصير، التأثير المنتصر، الالتحاق بالنبي ﷺ، لكنه مات في الطريق، والتحق الرجال الذين قاتلوا معه، وانتهى فصل من السيرة في غاية الطرافة.

ولست أدري كيف فات المخرج مصطفى العقاد أن يصنع من القصة فيلمًا ثالثًا ناجحًا. قال ابن حجر: (ولا يعد ما وقع من أبى بصير غدراً، لأنه لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي ﷺ وبين قريش؛ لأنه إذ ذاك كان محبوساً بمكة، لكنه لما خشى أن المشرك يعيده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله، ودافع عن دينه بذلك، ولم ينكر النبي ﷺ^(٢)).

(وفيه أن شرط الرد أن يكون الذى حضر من دار الشرك باقياً في بلد الإمام، ولا يتناول من لم يكن تحت يد الإمام ولا متحيزاً إليه.

واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلاً لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم: جاز له ذلك؛ لأن عهد الذى هادتهم لم يتناول من لم يهادتهم، ولا يخفى ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تعميم^(٣)).



(١) فتح البارى ٥/ ٤١٣.

(٢) فتح البارى ٥/ ٤١٤.

(٣) فتح البارى ٥/ ٤١٤.